الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : العلوم المالية و المحاسبية
التخصص : محاسبة

أثر تطبيــق النظـام المحاسبـي المالـي على جـودة التقارير الماليـة

– دراســة ميدانيـــة –

إعـــداد الطلبـــة :
- عبد الرحمان عازب الشيخ
- محمــد السعيــد هويــدي
- العيــد صوالــح بــدادي

تحت إشراف الدكتور:
محمد فيصل مايده

لجنـــة المناقشـــة

أ. البشيــر زبيـــدي	أستـاذ محاضر (ب) بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-	رئيســـــــا
د. محمد فيصل مايده	أستـاذ محاضر (ب) بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-	مشرفا و مقررا
أ. بشيــر بن موسى	أستـاذ مساعد (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-	مناقشـــــــا

السنة الجامعية : 2017/2016

شكـــــــــــر و عــرفـــــــــــان

الحمد و الشكـر إلى من تخشـــى بذكـره الكائنات و تزلزل بإسمه كل السموات و الأرض ،الأول و الأخر الظاهر و الباطن ، أحمده حمد الشاكرين و لنعمه ذاكرين .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدى لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإ نجاز هذا البحث و نخص بالذكر الأستاذ الدكتور **محمد فيصل مايدة** لإشرافه على هذا البحث الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته البناءة . فشكرا له لجميل مساعدته و أفكاره القيمة طيلة انجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالوادي و إلى كافة أعضاء الفريق الإداري للكلية .

مع أحلى التشكرات إلى كل دفعة مستر محاسبة سنة 2017

ا لإ هـد ا ء

إلى من تملك سر وجودي في الحياة

إلى بحر الحنان و العطاء الذي لا يعرف الفناء

إلى من أسعد بذكر اسمها الطاهر

أمي " فاطمه "

دعواتك يا أمي هي النور الذي أستمد منه قوتي

فلك أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى من غرس فيا روح الطموح و اعتز بوجوده في هذه الدنيا

وإلى من منحني كل شيء بلا من و لا حساب أبي الغالي عليه رحمة الله

إلى رفيقة دربي زوجتي الكريمة، أهديكي ثمرة صبرك علي

إلى فرحة عمري و سندي في الأيام الخالية

أبنائي " أكرم، عبد القادر، صبرين "

إلى شموع عائلتي الكبيرة إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء و الزملاء

أهديكم جميعا ثمرة هذا الجهد

"عازب الشيخ عبد الرحمان

""

ا لإ هـد ا ء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .....أمي العزيزة والحبيبة

إلى صاحب القلب الكبير والحنون .....أبي الغالي

إلى من كانوا يساندونني و يتنازلون عن حقوقهم لإرضائي .....أخواتي وأخوتي

إلى من جعلهم الله إخوتي و أخواتي في الله و زملائي و زميلاتي في فوج المحاسبة

والتوفيق إلى جميع الأحباب و الأصدقاء و الزملاء

أهدي عملي هذا

"صوالح بدادي العيد"

الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .. أمي عليها رحمة الله

إلى زوجتي الكريمة و أولادي الأعزاء

رحيل ، ريان ، رائد الإسلام ، ولاء

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

"هويدي محمد السعيد "

الخـاتمـة

بعد أكثر من 34 سنة من الاعتماد على المخطط الوطني للمحاسبة قامت الجزائر بأعمال الإصلاح في نظامها المحاسبي وذلك من خلال تبنيها فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بالقانون 11/07 المورخ في 2007/07/25 الذي يعزز الإصلاح المحاسبي والذي يحقق رغبات معظم مستخدمي القوائم المالية .

و باعتبار أن القوائم المالية أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية و هي ملخص للعمليات و الأحداث المالية التي من شأنها التأثر على المؤسسة .

وحسب المعايير المحاسبية الدولية تشمل القوائم المالية من قائمة المركز المالي (الميزانية) و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) و قائمة التغيرات في حقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية و الملاحظات (الملاحق).

فقد نلاحظ أن تطبيق النظام المالي الأثر الواضح على القوائم المالية أثر هذه القوائم و هذا من خلال استحداث قوائم مالية جديدة لم تكن معروفة في المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 وهي قائمة التغيرات في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية و الملحق مع التغيير البسيط في الميزانية و قائمة الدخل .

إن الهدف الأسمى الذي يسمى إليه من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) هو توحيد أو خلق توافق للممارسة المحاسبية مع المعايير المحاسبة الدولية مما يجعل الاقتصاد الوطني يساير الأحداث الاقتصادية المتطورة و يتفاعل معها بكل ايجابية و مرونة مما يضمن المنافسة الشفافة و القابلية للمقارنة مع توفير وإعطاء بيانات و معلومات مالية تمتاز بالمصداقية و الموثوقية .

و من أهم النتائج المتحصل إليها :

– التوافق المحاسبي الدولي هو وليد للنمو الكبير في التجارة الدولية و انتشار الشركات متعددة الجنسيات مما ترتب عنه تنوع مستخدمي القوائم المالية .

– النظام المحاسبي المالي (S.C.F) هو نتاج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و التي تهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية .

– تبنى النظام المحاسبي المالي (S.C.F) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) إلا أن هذه الأخيرة سريعة التحديث وفق الظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي(S.C.F) مما يطرح إشكالية دراسة واقع هذا النظام و المشاكل التي تواجه تطبيقه بعد مرور 8 سنوات من البدء في تطبيقه .

– يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) ذا أهمية بالغة من حيث تأثيره على جودة التقارير المالية مما يجعلها تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية .

– تحقق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) رغبات معظم مستخدمي البيانات المالية

ومن خلال الدراسة الميدانية :

في ضوء التحليلات النظرية و العملية للدراسة الميدانية التي أجريت على العينة العشوائية لمعدي القوائم المالية تم التوصل الى النتائج التالية :

– بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) وجودة التقارير المالية .

– عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) له دور كبير جدا في تسهيل قراءة بيانات المالية .

– الانعكاس الاجابي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) من حيث النمو و الاستمرارية .

– الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية .

– ان البيئة الاقتصادية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) مما يقلل من توليد تقارير مالية ذات جودة عالية ومن أهمها عدم وجود بورصة للأوراق المالية تتميز بالكفاءة .

التوصيـــات و الاقتراحات

بناء على دراسة الموضوع و النتائج المتحصل عليها نقترح التوصيات التالية :

– تكييف النظام المحاسبي المالي مع التطورات و التعديلات المستمرة للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) .

– تعزيز دور الهيئات و المنظمات المسؤولة على المحاسبة في الجزائر خاصة المجلس الوطني للمحاسبة

– العمل على تنشيط السوق في الجزائر .

– تهيئة البيئة الاقتصادية الجزائرية من أجل التوافق المحاسبي الدولي .

أفـاق البحـث

من خلال دراستنا أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (S.C.F) و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه نرى من الضروري إعطاء هذا الموضوع الحي و الحديث أكثر دراسة من طرف الباحثين

و اثراء ذلك بالبحث العلمي و تناوله من زوايا مختلفة و الاهتمام أكثر بكل الفروع التي تنجر عنه او ذات صله به ومن المواضيع المقترحة نذكر :

- دور النظام المحاسبي المالي (S.C.F) المستمد من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) في تنشيط و تطوير بورصة الجزائر ؟
- إصلاح النظام المحاسبي المالي (S.C.F) في ظل التوحيد و التوافق المحاسبي ؟
- ما هو أثر التقارير المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية ؟

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

الفرع الأول: نشأة المحاسبة

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة

الفرع الثالث: مبادئ المحاسبة

الفرع الرابع: أنواع المحاسبة

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: معايير المحاسبة الدولية

الفرع الثاني: المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي وأهميته

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي

الفرع الثالث : أهداف ومميزات النظام المحاسبي

المطلب الثاني: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي

الفرع الأول : دوافع تبني النظام المحاسبي والمراحل الأولية لأعداده

الفرع الثاني: المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة بإعداد النظام المحاسبي

الفرع الثالث: قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي

تمهيد:

إن التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولهذا ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة، ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها أصبح إصلاح النظام المحاسبي المالي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني والمعمول به منذ سنة 1975والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، وهذا ما أدى إلى اعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

وفي هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على هذا النظام من جميع النواحي، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين وهما:

* المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة، ومعايير المحاسبة الدولية.

* المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

تطور مفهوم المحاسبة بحسب الحاجة إليه، فكان مفهومها في بداية ظهورهالايتعدى العد و القياس ثم أصبحت تعرف على أنها فن تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة بغرض المتابعة و الرقابة وصولا لكونها أحد أفضل نظم المعلومات الإدارية، ترشد مستخدميها لاختيار البدائل والمساهمة في إثراء قاعدة البيانات لأجل اتخاذ القرارات وفق معايير التسيير الملائمة، و لهذا أخذت المحاسبة حيزا كبيرا من الاهتمام في العصر الحديث، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عن المحاسبة من خلال الوقوف على نشأتها وأنواعها، والمبادئ و الفروض التي تقوم عليها.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

الفرع الأول: نشأة و تطور المحاسبة:

ارتبط ظهور وتطور المحاسبة بنشأة المجتمعات المدينة وتطور حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث اهتمت المحاسبة منذ نشأتها بقياس ثروة الأفراد و بالمعاملات التجارية فيما بينهم، ولا شك أن هذه الوظيفة لايمكن القيام بها دون وجود أداة متفق عليها لقياس القيمة الاقتصادية لتلك المعاملات، وتتمثل هذه الوسيلة أو الأداة بالنقود، ولعل المبادئ الاقتصادية التي تضمنتها شريعة حمورابي حوالي عام1675ق م، تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع و التسليف و الفوائد المترتبة عليها والضمانات المرتبطة بها.[1]

وقد أظهرت الدراسات التاريخية أن البابليين و الإغريق والرومان قد مارسوا المحاسبة بصورتها البدائية، وهذا ما أبرزته الألواح والكتابات القديمة التي ظهرت على جدران المعابد والكهوف، وقد كانت هذه الممارسة المحاسبية محصورة على تسجيل عمليات التبادل بين الأفراد وإحصاء الثروات وتجهيز الجيوش، والتي كانت تتم على ألواح من طين الصلصال ثم تفخر ويحتفظ بها كسجلات محاسبية، ويمكن استخلاص أهم العوامل التي ساعدت على نشوء المحاسبة قديما وتطورها فيما يلي:

- ظهور المجتمعات المدنية.
- ظهور الكتابة عام 3200 ق م.
- ظهور النقود و التعامل بها.[2]

وفي ظل الإسلام تطورت المحاسبة بشكل ملحوظ و من أبرز مظاهر هذا التطور نشأت الدواوين والأجهزة التي تهتم بالمال العام، و لعل أشهرها بيت المال الذي أنشأه الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" خلال القرن السابع ميلادي.

---

[1] وليد ناجي الحيالي ، أصول المحاسبة المالية ج1، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمارك ، 2007 ،ص22.

[2] حمزه العرابي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية ، متطلبات التطبيق والتوافق رسالة دكتوراه ،جامعة بومرداس، 2013، ص 2.

وخلال الخلافة العباسية ظهر أول كتاب في المحاسبة بعنوان:" كتاب السياقات" لمؤلفه عبد الله بن محمد بن كاية المازندراني، و قد عرض المازندراني دفتر يعرض النفقات في الجانب الأيسر و الإيرادات في الجانب الأيمن، بما يشبه سجلات القيد المزدوج ، كما شرح في مؤلفه النظم المحاسبية التي كانت سائدة في عصره بالإضافة لمعالجة العجز و الفائض. [3]

وبعد ظهور الحركة التجارية و تطورها في العالم و في أوروبا خصوصا خلال القرن الخامس عشر ميلادي، أصبحت حاجة التجار و الإقطاعيين إلى معرفة إيراداتهم و تكلفة الحصول عليها، حيث قام أحد المهتمين بشؤون الهندسة و الرياضيات ويدعى "لوكاباشيولو Luca Pciolo عام1494 في جنوب إيطاليا بوضع أولى قواعد المحاسبة السليمة عن كتابه "نظرة عامة عن الحساب و الهندسة والنسب" ألا و هي قاعدة القيد المزدوج و المتمثلة في تسجيل العمليات المالية من خلال تحديد طرفي العملية المالية وعلى الآخذ و المعطي، أو كما يعرف الآن بالمدين و الدائن. [4]

وبعد كتاب باشيولو ظهرت عدة كتابات أسهمت في تطور المحاسبة حتى أصبحت كما نراها الآن، ومن بين أبرز الأمور التي ساهمت في تطور المحاسبة نذكر:

- إنشاء معهد للمحاسبة في مدينة البندقية سنة 1581م.
- تأسيس معهد للمحاسبة القانونية في اسكتلندا عام 1700م.
- إصدار أول قانون بضرورة التدريب و اجتياز امتحان خاص لممارسة مهنة المحاسبة من قبل نابليون بونابرت سنة 1805م.
- تأسيس معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا سنة 1884م.
- انعقاد أول مؤتمر للمحاسبين في 1904م بسان لويس بأمريكا.
- تأسيس أول لجنة للمعايير المحاسبية الدولية عام 1973م. [5]

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة

تعتبر المحاسبة لغة مجتمع المال و الأعمال، وهي تهدف بالأساس إلى تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية، لكن رغم التقارب حول جوهر المحاسبة ووظائفها، إلا أنه لم يتم لحد الآن الاتفاق على تعريف موحد للمحاسبة و في ما يلي بعض تعريفات المحاسبة:

عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانون AICPA سنة1941 بأنها"فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تنجم عن هذه العمليات والأحداث". [6]

[3] رفيق يوسفي ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ، ومتطلبات مذكرة الماجستير، جامعة أم البواقي، 2011،ص 4.
[4] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره ،ص 23 .
[5] حمزه العرابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

وعرفها نفس المعهد سنة 1970بـأنها "نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعمل خيار من بين البدائل المتاحة".[7]

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبةAAA عام1966على أنها "عملية قياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات".[8]

و الملاحظ من التعريفات السابقة أن تعريف المحاسبة تطور مع تطور الفكر المحاسبي فقد كان ينظر إلى المحاسبة على أنها فن و مهنة ثم أصبح ينظر لها على أنها علم وفن و مهنة.

– أما لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC" فقد عرفتها ب" المحاسبة علم اصطلاحي فرضه قياس الوضع المالي و نتائج العمليات للنشاط الاقتصادي".

– و انطلاقا مما سبق نختار التالي:" المحاسبة هي نظام معلومات لمختلف العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين، ويتم إظهار هذه المعلومات وفق قواعد وتوصيات محاسبية مطبقة ومتعارف عليها".[9]

الفرع الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها

تمثل الفروض والمبادئ المحاسبية البناء الرسمي لنظرية المحاسبة، وتمثل الفروض و المبادئ قمة البناء العلمي لأي حقل من حقول المعرفة، فالفروض تمثل المسلمات الفكرية التي يعتمد عليها العلم، و بناء عليها يتم التوصل إلى المبادئ العلمية، أما المبادئ العلمية فهي بدورها أحكام عامة تعتمد للاختيار فيما بين بدائل التطبيق العملي، أي أنها تمثل المرجع الذي يحتكم إليه لحسم أي خلاف قد ينشأ بين مزاولي المهنة.[10]

وعلم المحاسبة كغيره من العلوم يرتكز على مجموعة من الفروض و المبادئ و التي لم تنشأ كلها في نفس الوقت، إنما نشأت كل منها في سياق منفصل عن الآخر حسب الحاجة إليها ثم بعد ذلك انتشر استعمالها ولقيت القبول العام، و فيما يلي إيجاز لفروض ومبادئ المحاسبة:

1 – فروض المحاسبة:

هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة ابتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية، أي أن الفروض هي أداة لبيان الظروف والحدود التي من خلالها يجب أن يتم البحث العلمي، وتوضح

---

[6] يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، الفروض ، المفاهيم ، المبادئ، المعايير ، مؤسسة الوراق، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2001، ص 16.

[7] طلال محمد الحجاوي وآخرون ، أساسيات المعرفة المحاسبية ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، الاردن ، 2009، ص 31.

[8] كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004، ص5.

[9] عبد الوهاب رميدي وعلي سماي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مطبعة دار هومه ، الجزائر ، ط1 ، 2011 ، ص 16.

[10] رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دارسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ،2006،ط2 .ص 349.

فروض المحاسبة الارتباط بـــين المحاسبة وفروع المعرفة الأخرى ومدى امتداد جذور المحاسبة في تلك المجالات، وتتميز هذه الفروض بمجموعة من الخصائص أهمها:[11]

- يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة و ملائمة من قبل المهتمين بالشكل المحاسبي.
- يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر.
- يجب أن تكون عموما قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

وفيما يلي يتم عرض الفروض الأساسية للمحاسبة المالية:

أ – فرض الشخصية المعنوية "الوحدة المحاسبية المستقلة":

ويقصد بها أن لكل منشأة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الملاك في عملياتها ونشاطها وأموالها بناء على ذلك فإنه يتم تسجيل عملياتها واستخراج نتيجة أعمالها بشكل خاص وبغض النظر عن طبيعة الشركة سواء كانت فرديــة أو من شركات الأشخاص أو الأموال فإنهــا تتمتع بذمة ماليــة مستقلة عن مالكهــا ممــا يــؤدي إلى ضرورة فصل العمليــات الماليــة المتعلقة بأصحاب المؤسسة، عن تلك المتعلقة بالمؤسسة ذاتها والاقتصار على تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمؤسسة فقط في الدفاتر المحاسبية.[12]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستقلالية لا تعني فقط الاستقلالية للوحدة المحاسبية عن ملاكها بل قد تشمل استقلالية الأقسام و الفروع المختلفة داخل المؤسسة الواحدة رغم الإفصاح في نهاية المطاف عن أنشطة هذه الأقسام في القوائم المالية الموحدة.[13]

ب – فرض الاستمرارية:

يرتبط فرض استمرار المنشأة ارتباطا وثيقا بفرض وجود شخصية اعتبارية مستقلة لتلك المنشأة وغير مرتبطة بالحياة الطبيعية لماليكيها (فرض الوحدة المحاسبية)، وطبقا لهذا الفرض تعتبر المنشأة وحدة محاسبية مستمرة، أي أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة بمزاولة نشاطها التشغيلي المعتاد، وأنه ليس هنــاك نيــة في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور لتصــفية المنشأة أو تقليص نشاطهــا بشــكل ملحوظ و بناء على ذلك يتم اختيار أسلوب التقويم و إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة تستمر في المستقبل في أداء نشاطها كالمعتاد، وهــذا مــا يفسـر استخدام التكلفــة التاريخيــة لقيــاس موارد الشركة وأصولها وكذلك احتساب الاهتلاك وتصنيف الأصول والالتزامات إلى طويلة الأجل أو قصيرةلأجل.[14]

ج – فرض وحدة القياس النقدي:

تهتم المحاسبة فقط بالعمليات التي يمكن أن تقاس بالنقود، فتحتاج إلى وحدة قياس موحدة (مثل الدولار أو الدينـــار أو...) تربط بـــين مختلف العمليـــات والأنشطة في المشروع و تسمح بإجراء

[11] عبد الوهاب رميدي، و علي سماي، مرجع سبق ذكره ، ص22.
[12] أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، سلسلة الكتب العلمية في المحاسبة و إدارة الأعمال، مطبوعة جامعة حلوان، القاهرة، مصر ،1996 ، ص 14.
[13] قليل نبيل، أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الافصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق SCF ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2012،ص 7.
[14] رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 367.

العمليات الحسابية والمقارنات، و تعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات و ذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة و القابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، وأن لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية وهذا مايبرر مفهوم التكلفة التاريخية وكذا عدم تسجيل بعض المعلومات الضرورية التي تعطي صورة شاملة عن المؤسسة ككفاءة المسيرين و تأثير عمليات المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها، وهذا لأنها غير قابلة للقياس النقدي.[15]

وقد ترتب على افتراض وحدة النقد جدلا علميا واسعا، يتعلق بمدى أهمية أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان، عند إعداد القوائم المالية، فقد نادى بعض المحللين ضرورة تجاهل تقلبات الأسعار، وافتراض ثبات قيمة العملة، وتقييم الأصول على أساس كلفتها التاريخية مطروحا منها قيمة الاهتلاك إن وجد، ورأى آخرون ضرورة إظهار أثر تقلبات الأسعار على القوائم المالية، سواء عن طريق إعادة التقييم كل عام، أو كل دورة اقتصادية (التضخم، الانكماش، الركود التضخمي)، أو عن طريق استخدام الأرقام القياسية (حل إحصائي لمشكلة التغيير في حجم وحدة النقد المرتبط بتقلبات الأسعار).[16]

د – فرض الدورية:

تم اشتقاق هذا الفرض من فرض استمرارية الوحدة المحاسبية، فبما أن حياة المنشأة مستمرة و غير محددة بفترة زمنية معينة، فإن من الضرورة بما كان تقسيم مدة حياتها إلى فترات، تدعى كل فترة بالدورة المحاسبية ورغم أنه لايمكن التحديد الدقيق لنتائج نشاط المؤسسة إلا عند انتهاء حياتها.[17]

فإن مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة يحتاجون من حين إلى آخر وفي فترات زمنية دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن المؤسسة بهدف مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، ولهذا يأتي هذا الفرض ليتم التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة في فترات دورية عادة ما تكون فترات سنوية إلا في حالات استثنائية قد تكون الدورة المحاسبية أقل من سنة، كحالة مؤسسة جديدة، أو مؤسسة في حالة التبعية.

أضف إلى ذلك أن هناك اتجاه متزايد نحو إعداد قوائم مالية لفترات زمنية تقل عن سنة، حيث أثبتت البحوث الميدانية فائدة مثل هذه القوائم الدورية.

2– المبادئ المحاسبية:

المحاسبة لغة اتصال وكل لغة لها قواعدها الأساسية، تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما تسمى المبادئ المحاسبية، إنها قواعد عرفية تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة هنا وهناك، وهي في تطور مستمر شأنها، شأن المحاسبة، هذا ما أدى إلى رفض

[15] عبد الوهاب رميدي، و علي سماي، مرجع سبق ذكره ، ص 24.
[16] هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 10.
[17] جرد نور الدين، نحو إطار موحد للتطبيقات و الممارسات المحاسبية بين الدول، حالة النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2009 ، ص 34.

بعضها وظهور مبادئ أخرى جديدة معوضة، إذن المبادئ المحاسبية هي مرشد ودليل للعمل يلجأ إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبية، و تقديم الحلول لها وإتباع الإجراءات والسياسات المحاسبية التي تمثل التطبيق المهني للفكر المحاسبي.[18]

ومن بين أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نذكر:

أ- مبدأ التكلفة التاريخية:

يرتبط هذا المبدأ بفرض الاستمرارية، وينص على تقييملأصول الثابتة بكلفتها التاريخية على اعتبار أن هذه التكلفة أكثر موضوعية وقابلية للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالتكلفة الجارية وسعر السوق، كما يجب الإشارة إلى أن التكلفة التاريخية تستخدم كذلك في تقييم الالتزامات حيث تنشأ هذه الالتزامات على مؤسسة نتجة لحصولها على الأصول أو الخدمات وبالأجل وتسجيل هذه الأصول والخدمات بتكلفة الحصول عليها.[19]

وبالرغم من أهمية هذا المبدأ كأساس للقياس المحاسبي، إلا أنه من أكثر المبادئ المحاسبية تعرضا للانتقاد خاصة في ما يتعلق بقياس الإيرادات بالقيم الجارية من جهة في حين قياس المصروفات بالقيم التاريخية وكذلك نظرا للتغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول و الالتزامات.

ب - مبدأ الاعتراف بالإيراد:

يعتبر الاعتراف بالإيراد من أكبر المشاكل تعقيدا التي تواجه مهنة المحاسبة، ويرجع ذلك إلى التباين والتنوع الشديد في طرق الإنتاج و البيع و السداد، لذلك يجب التمييز بين الاعتراف بالإيراد وتحقق الإيراد، فالاعتراف بالإيراد يعني تسجيل أو تضمين عنصر معين في السجلات المحاسبية و القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية أما تحقق الإيراد فهو يعني تحويل الموارد غير النقدية إلى نقدية.[20]

وعموما تختلف نقاط الاعتراف بالإيراد باختلاف طبيعة الأعمال المنتجة للإيراد، حيث ينتج الإيراد عن طريق:

- تحقيق الإيراد بإتمام عملية البيع.
- تحقيق الإيراد أثناء الإنتاج.
- تحقيق الإيراد عند إتمام الإنتاج.
- تحقيق الإيراد عند تحصيل الثمن نقدا.[21]

[18] بوشاكر جلول ، درجة تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، 2015 ، ص13.

[19] مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006 ، ص23.

[20] صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2011، ص21.

[21] يوسف محمود جربوع، وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن ، 2003، ص 80.

ج – مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:

يقضي هذا المبدأ بوجوب الاعتراف بالتكاليف التي تحماتها المؤسسة في نفس الفترة المحاسبية التي تم خلالها الاعتراف بالإيرادات التي حققتها من السلع و الخدمات الناتجة عن تلك التكاليف، وهذا يعني أنه طبقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف يتعين –أولا– تحديد إيرادات الفترة المحاسبية.

–ثانيا– تحديد تكاليف هذه الفترة بناء على تحديد إيراداتها، وتبرز أهمية هذا المبدأ في تحديد نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة للفترة المعنية من خلال قائمة الدخل.[22]

د – مبدأ عدم المقاصة:

يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة أو حسابات إيراداتها وأعبائها، و هذا بهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة و الصحيحة و الكاملة لكل العمليات التي حدثت، دون اختصارها، والأمثلة على ذلك عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر عدم جواز المقاصة بين عنصرين محاسبيين يتعلقان بطرف واحد مثل: عدم جواز المقاصة بين ديون على مورد معين وحقوق لنفس هذا المورد.[23]

هـ – مبدأ الحيطة و الحذر:

ويعني هذا المبدأ عدم المبالغة بالزيادة في تقييم الأصول و للإيرادات وعدم المبالغة بالتقليل في تقييم الخصوم والأعباء كذلك لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت فعلا، بينما تسجل الأعباء بمجرد احتمال حدوثها، وتطبيقها لذلك يتم مثلا إتباع قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزونات، وكذا تشكيل مخصص للديون المشكوك في تحصيليها. و بصفة عامة يقود هذا المبدأ إلى اعتماد القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقويم الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبناء عليه فإن مبدأ الحيطة والحذر يملي على المحاسب موقفا استثنائيا عند إعداد القوائم المالية.[24]

و. مبدأ الأهمية النسبية:

يقصد بها الأهمية النسبية لعنصر أو حدث معين، فالمحاسبون يهتمون بالمعلومات ذات المغزى،ولا يهتمون كثيرا بالعناصر التي يكون تأثيرها ضئيلا على نتائج العمليات أو المركز المالي، فعلى سبيل المثال هل يجب تسجيل تكلفة مبراة الأقلام أو سلة المهملات ضمن حسابات الأصول الثابتة ومن ثم اهتلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية فمع أن أكثر من فترة محاسبية ستستفيد من استخدام هذه الأصول، فإنه وفقا لمفهوم الأهمية يجب الاعتراف بتكلفة هذه العناصر كمصروفات في الحال، باعتبار

---

[22] جبرائيل كحالة و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،1997، ص48.

[23] بن بلغيث مداني، إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر، مجلة الباحث ، مجلة تصدر عن الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول ،2002 ، ص 41.

[24] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1998 ، ص436.

أن المحاسبة عن اهتلاك أصول تكلفتها منخفضة جدا يعتبر أمرا مكلفا للغاية، فضلا عن ذلك فإن تأثير مثل هذه العناصر على النتائج العمليات سوف يكون عديم الأهمية.[25]

ويرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمبدأ الإفصاح التام، الذي يشترط الإفصاح الكامل عن بيانات العمليات المالية التي تؤثر على نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي.

ز. مبدأ الإفصاح التام:

ويعني أن القوائم المالية يجب أن تفصح عن الحقائق المهمة والضرورية، أي يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة و غير مضللة لمستخدميها ، فمبدأ الإفصاح يتطلب عدم حذف أو كتمان أي معلومة جوهرية يمكن أن يستفيد منها مستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

والجدير بالذكر أن الإفصاح يمتد إلى ما وراء الأرقام المحاسبية، فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي بل يتعدى ذلك إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير على القرارات التي تتخذ، و من أهم المعلومات الوصفية الواجب الإفصاح عنها نجد:[26]

- ملخص يبين أسس القياس المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- تأثيرات تغير الأساليب المحاسبية على الدخل خلال الدورة.
- الأحداث الهامة التي قد تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.
- القضايا المرفوعة ضد الشركة و احتمالات الحكم ضدها و التعويضات المتوقع الالتزام بها.
- الأصول المرهونة كضمان للقروض.
- الإفصاح عن الأحداث الهامة التي تقع في الفترة ما بين انتهاء الفترة المحاسبية، وصدور القوائم المالية.

ح – مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

حسب هذا المبدأ فإن المعلومة المالية وحتى تعطي صورة صادقة عن أعمال المؤسسة فمن الضروري أن يتم تسجيلها وفقا للواقع الاقتصادي وليس حسب الشكل القانوني (مثل الأصول الثابتة التي تم الحصول عليها عن طريق القرض الإيجاري يجب أن تسجل ضمن عناصر الأصول مراعاة لهذا المبدأ، بينما كانت تسجل سابق ضمن حسابات النتائج.

الفرع الرابع : أنواع المحاسبة

تطورت المحاسبة عبر الزمن، فأول محاسبة ظهرت هي محاسبة المال العام، ثم تلتها المالية الخاصة بالأفراد، وبعد زيادة حجم المعاملات التجارية للأفراد وتنوع نشاطاتهم خصوصا بعد الثورة الصناعية، ظهرت عدة فروع أخرى للمحاسبة، وفيما يلي عرض موجز لأهم فروع المحاسبة.[27]

[25] محمد عبد ربه ، دراسات في النظرية المحاسبية ، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص44.

[26] وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ط2 ، 2004،ص 97.

[27] حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص11.

أ- المحاسبة المالية:

بداية نشير إلى أن المحاسبة العامة قد تعرف بالمحاسبة التجارية أو بالمحاسبة المالية، وهذه التسمية الأخيرة هي التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي، والمحاسبة المالية تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية ذات الطابع الكمي بالدرجة الأولى خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، ثم تلخيص هذه العمليات في جداول خاصة" كشوف" مثل الميزانية و حساب النتائج، و ذلك لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، فالمحاسبة المالية توفر المعلومات اللازمة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، سواء لمديري المؤسسات الاقتصادية أو الأطراف الخارجية، و تعتبر عملية مسك المحاسبة المالية إجبارية على جميع المؤسسات الاقتصادية القائمة في الجزائر، وهذا بنص القانون التجاري الجزائري.[28]

ب – المحاسبة التحليلية أو محاسبة التكاليف

ترتكز حول دراسة التكاليف و كذا النتيجة الإجمالية المستخرجة و المستخلصة من والمحاسبة العامة، مع تحديد قيمة الممتلكات والخدمات بغية تحديد ثمن البيع ومراقبة أرباح المؤسسة.[29] كما تخدم محاسبة التكاليف إدارة المشروع بالدرجة الأولى وذلك من خلال تزويدها بالمعلومات الملائمة لأغراض لتخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات، و تعتبر ضرورية كأداة إدارية تستخدم في حل المشاكل المختلفة التي تتعرض لها إدارة المشروع يوما بعد يوم.[30]

ج – المحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية هي عملية تحديد وقياس وتجميع وتحليل وإعداد وتفسير المعلومات المالية، التي تستخدمها الإدارة لأغراض التخطيط وتقييم ورقابة عمليات التنظيم، لضمان الاستخدام المناسب لموارده وحسن المساءلة عنها، وترتبط المحاسبة الإدارية ارتباطا وثيقا بمحاسبة التكاليف ويتشابهان، حيث أن كلا منهما يوفر مدخلات التقارير المالية الداخلية لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرار ورسم لسياسات المستقبلية للمشروع، بغية الوصول به إلى الوضعية المثلى التي تحقق النجاح و النمو.[31]

د – المحاسبة الضريبية

تهتم المحاسبة الضريبية بتطبيق أحكام القانون الضريبي و القوانين المعادلة له لتحديد الربح الضريبي أو الوعاء الخاضع للضريبة وذلك تمهيدا لتحديد قيمة الضريبة المستحقة، للخزينة العمومية وزاد الاهتمام في السنين القليلة الماضية أهم الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبين الإجراءات والقوانين الضريبية المتبعة، وهذا من أجل إعداد قوائم مالية تفيد جميع الأطراف وبالأخص هيئة الأوراق المالية ليس لاستخدام المصالح الضريبية فقط.[32]

---

[28] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج ، الجزائر، 2009 ، ص6.
[29] عبد الوهاب رميدي، و علي سماي، مرجع سبق ذكره ، ص 20.
[30] محمد العناتي، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ج1 ، 2006 ، ص21.
[31] أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ج1، 2006 ، ص8.
[32] قليل نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص5.

هـ – المحاسبة الوطنية:

هي إطار فكري يهدف إلى قياس و تطوير النشاط الاقتصادي التجميعي و الناتج الوطني والدخل الوطني والإنفاق الوطني على الاستهلاك والاستثمار، خلال فترة زمنية باستخدام مفاهيم ومبادئ وإجراءات وأدوات اقتصادية ومحاسبية ورياضية وإحصائية لتوفير الدلالة الاقتصادية بغرض استخدامها في توجيه الاقتصاد الوطني و رسم السياسات الاقتصادية الكلية.

و– المحاسبة العمومية

هي المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات ذات الطابع الإداري والتي تكون تابعة لهيئات للدولة مثل، البلدية، الدائرة، الولاية،...الخ، والمحاسبة العمومية عبارة عن مجموعة من القوانين والإجراءات التي تهتم بكيفية وضع الميزانية وصرفها، وكذلك تهتم بكيفية الرقابة على المال العام.

ز– فروع محاسبة حديثة أخرى مثل:

–المحاسبة الدولية:

ظهرت المحاسبة الدولية في العالم بتأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية، سنة1973 وتهدف المحاسبة الدولية إلى تنسيق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة، والتي عن طريقها يمكن خدمة ومساعدة المستثمر المحلي والأجنبي، بتوفير تقارير وقوائم مالية مفيدة وقابلة للمقارنة.

–المحاسبة الاجتماعية "البيئية":

وتهتم بقياس البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، حيث يترتب على النشاط الاقتصادي تكاليف اجتماعية في صورة تلوث الهواء والمياه والبيئة بشكل عام، أو منافع اجتماعيةنتيجة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة أو العناية والاهتمام بشرائح واسعة من المجتمع، ولم تعد مسؤولية المشروع تقتصر على تحقيق مصالح ملاكه وحسب بل أصبحت تمتد إلى المساهمة في تحقيق أهداف بيئية اجتماعية.[33]

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة(Standard) الانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي.

يقصد بكلمة معيار في المحاسبة " المبدأ الذي يحكم الممارسات المحاسبية الحالية والذي يتم استخدامه كمرجع لتحديد المعالجة المناسبة من المعاملات المعقدة ".

وتعرف معايير المحاسبة بأنها": مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[34] ".

[33] صبايحي نوال ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[34] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الشفافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008,ص 103.

وبلغة أخرى معايير المحاسبة هي مجموعة من معايير المحاسبة العالمية واحدة ذات جودة عالية ومفهومة وقابلة للتنفيذ. أنها "المبادئ القائمة على مجموعة من المعايير التي صيغت بوعي وسهلة الفهم والتطبيق". لذلك يمكن القول أن المعايير هي مقاييس أو أنماط أو مستويات أداء تم تكوينها وإصدارها بواسطة جهات مسؤولة أصبحت تلقى قبولا عاما وتعتبر هذه الأنماط والمعايير مرشدا للتطبيق العملي عند إعداد وعرض القوائم المالية.

أهمية إنشاء معايير المحاسبة الدولية

لمواكبة التطور الهائل في مجال الأعمال الهادفة للربح، وجب إصدار معايير المحاسبة المالية يحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها إلى المستفيدين. لقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي تتم عليه عملية قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، ولا جدال أن غياب معايير المحاسبة المالية يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني ككل، ويمكن هذا في جوانب متعددة منها:[35]

1 – البحث عن المرجع و صعوبة عملية اتخاذ القرارات : قد يؤدي غياب معايير المحاسبة المالية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل مختلفة عند اتخاذ القرارات.

2 – الخطأ في عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على إيصال نتائجها إلى المستفيدين، ويترتب على ذلك أن القوائم المالية للمؤسسة قد لا تظهر بعدل مركزها المالي ونتائج أعمالها. كما أن المقرضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى، عند اتخاذ قرارات الإقراض. ولذا فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم قد يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات.

3 – تعقيد عملية اتخاذ القرارات: قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للمؤسسة بطريقة مقتضبة ومعقدة، حتى وإن صلحت المعالجة المحاسبية، مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فهمها للرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة وكلاهما ليس متوفرا في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة وبالتالي وجود حالة عدم الثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات التي يتخذونها.

[35] مريم حمدي ، حتمية النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه و تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص80.

الفرع الثاني : المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

تعريف معايير IFRS [36]

1 – المعيار الأول IFRS1 : تبني المعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمن إعداد القوائم المالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية وتهدف للاستخدام العام. الوحدة التي تتبنى معايير التقارير المالية لأول مرة هي تلك التي تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية للاستخدام العام والمنسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

2 – المعيار الثاني IFRS2: الدفع على أساس الأسهم

يتناول إصدار الأسهم أو الحقوق على الأسهم عوضا عن سلع أو خدمات ومقتضيات الإفصاح عنها.

3 – المعيار الثالث IFRS3: اندماج الأعمال : تجميع الأعمال

يتبنى المعيار طريقة الشراء دون طريقة تجميع المصالح وضرورة تقويم كامل قيمة الأصول بالقيمة العادلة.

4 – المعيار الرابع IFRS4: عقود التأمين

يتناول عقود التأمين وإعادة التأمين دون الأصول الأخرى.

5 – المعيار الخامس IFRS5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة

تناول الأصول غير المتداولة التي تمت حيازتها بغرض البيع.

6 – المعيار السادس IFRS6: استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية

تناول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى.

7 – المعيار السابع IFRS7: الأدوات المالية ، الإفصاح

تناول الإفصاح عن الأدوات المالية كالإفصاح عن كل مجموعة من الأدوات المالية على حدى.

8 – المعيار الثامن IFRS8: القطاعات العملية

يفرض هذه المعيار على المؤسسة القيام بنشر المعلومات المالية الخاصة بالقطاعات التي ستقدمها.

[36] زعوان سفيان ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية ، متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012 ،ص11.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي لا يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية للاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي وأهميته

أولا: تعريف النظام المحاسبي:

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07_11المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ2007/11/25 بأنه:" نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. [37]

يتضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي:

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات.
- تحديد الحسابات ووضع القوائم المالية.
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبة، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي، كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد.
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.
- تحديد طرق التقييم المحاسبي و تنظيم مهنة المحاسبة.
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

- تحديد الحسابات والمجموعات.
- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا.

[37] الجريدة الرسمية الجزائرية القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،الصادر في 25 نوفمبر ، 2007 ،العدد، 74ص3.

ثانيا أهمية النظام المحاسبي المالي: تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[38] :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية: يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين:

أولا: أساس الاستحقاق

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، وتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.[39]

ثانيا: الاستمرارية

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر. وعليه يفترض أنه ليس لدى المشرع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم .[40]

---

[38] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ،ص57.

[39] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، متيجة للطباعة ،الأوراق الزرقاء، الجزائر، ،2010ص52 .

[40] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ،IAS/IFRS 2010/2009 ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2011 ، ص31.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية:

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائر مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها تتمثل فيما يلي[41] :

أولا: الأهمية النسبية

ويقصد بذلك أن المعلومة تكون ذات معنى، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين.

ثانيا: الصورة الصادقة

ويقصد بذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثا: الحيطة والحذر

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ضل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

رابعا: السنوية الدورية

يقصد بالدورة المحاسبية الفئة التي تعتمدها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي، كعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في، N/12/31 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ آخر مخالف لتاريخ 12/31 لاقفال الدورة، إذا كان نشاطها مقيد ودورة استغلال مخالفة للسنة المدنية.

خامسا: استقلالية الدوران[42]

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.

سادسا: الوحدة النقدية

نصت المادة 12 و 13 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

سابعا: عدم المقاصة

يشتَ هذا المبدأ إلى أنه لا يمكن إجراء أو عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير تسمح وإجراء هذه المقاصة)[43]

---

[41] مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري،I.A.S/I.F.R.S دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر ،2014 ، ص31.

[42] عزوز علي ومتناوي محمد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي17و 18جانفي ،2010 ص2

[43] مسعود صديقي وآخرون، مرجع سابق، ص34.

ثامنا: ثبات الطرق المحاسبية

ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية وتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة وتقييم العناصر وعرض المعلومات.

تاسعا: التكلفة التاريخية

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية وقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها (مع افتراض ثبات قيمة النقود).

المطلب الثالث : أهداف النظام المحاسبي ومميزاته

أولا : أهداف النظام المحاسبي المالي[44]

1. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
2. تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
3. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
4. جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
5. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
6. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
7. المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.
8. يسمح بمراقبة الحسابات وكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
9. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
10. إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها، وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
11. يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية.
12. يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
13. النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح وبأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

[44] ربيع بوصبيع العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 5و 6 ماي،2013 ، ص ص 4- 5 .

المطلب الثاني: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لأعداده

أولا– دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر

1– من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، بحيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال، وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري، وأن يتماشى مع متطلبات السوق، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ويسمح باتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت الملائم .[45]

2– من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية:

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط (الموجه)، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.[46]

أمام كل هذه التحولات تحتم على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، سيسمح للمحاسبة في الجزائر بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر،وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات. فالتفتح الاقتصادي يستلزم استعمال معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات.

---

[45] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، IAS/IFRS ،الجزء الثاني،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر ، ص ص 18-19.

[46] صالحي بوعلام، أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص76.

كما يأتي تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ثانيا– مراحل انجاز النظام المحاسبي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين، الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات ولتحديث المخطط المحاسبي الوطني شكل المجلس الوطني للمحاسبة لجنة قيادة تطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل: [47]

- المرحلة الأولى : تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.
- المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد .
- المرحلة الثالثة : التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الرابعة : المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة ببلوغ المرحلة الثالثة،

تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين اشتمل على:

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي.
- تنظيم أربع تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى، المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فقد احتوى على:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني.
- أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين.
- مجموعة من التوصيات.
- ثلاثة خيارات للإصلاح تمثلت في:

– **الخيار الأول** : الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

– **الخيار الثاني**: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية.

– **الخيار الثالث** : يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت إستراتيجية توحيد

[47] مداني بن بلغيث، 2004،مرجع سبق ذكره، ص –ص172-174.

محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 ويعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية و ذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر، و بعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006 .[48]

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية، فلقد تضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع:

التعريف بالإطار التصوري وبقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات، بالإضافة إلى مدونة الحسابات وقواعد عمل الحسابات. و نماذج القوائم المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

وبغرض تقييم التقرير، تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، اللذين تباينت آرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما تعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي PCR الذي يضم 09 مجموعات +المجموعة صفر حيث:

– اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات، فإنه من المفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

– أما الفريق الثاني، فلقد طلب المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس تأكيد بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها ا بناءً على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27ماي 2002 والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراءه وتقويته. وعلى هذا الأساس، تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفوقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

كلف هذه المناسبة فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأول، بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار، ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات.

[48] بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010،ص 162.

الفرع الثاني : المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة بإعداد النظام المحاسبي

1-قانون رقم 07-11المؤرخ في 15ذي القعدة عام 1428هـ الموافق لـ 25نوفمبر 2007والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

احتوى القانون11/07 (الجريدة الرسمية رقم 74نوفمبر2007) على سبعة فصول تضمنت هذه الفصول على العديد من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، وتضمن القانون تعريفاً للمحاسبة من الوجه والمنظور المالي ففي المادة الثالثة من هذا القانون عرف المحاسبة المالية على انها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، نجاعته، ووضعية خزينته نهاية السنة المالية.

تضمن القانون إطاراً تصورياً للمحاسبة الذي يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية ويعتبر الإطار التصوري جديدا مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

كما يحدد هذا الأخير عن طريق التنظيم، وحدد النظام للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، مسك محاسبة مالية مبسطة ركز النظام على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبة على وجه التحديد في إعداد الكشوف المالية وهي : محاسبة التعهد (الالتزام)، الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛ لما لهذه القواعد والمبادئ أهمية كبيرة في التأثير على القوائم المالية. كما وعالج هذا النظام التنظيم المحاسبي سواء المتعلق بوحدة النقد المحلية أو المتعلقة بأعمال الجرد مع وجوب أن يعكس الوضعية الحقيقية لميزانية الكيان ، والمتعلق أيضا بعدم المقاصة، كذلك توفر دعامة ثبوتية يستند إليها عند كل تسجيل محاسبي؛ كما يحتوي هذا التنظيم على الدفاتر المعتمدة في تسجيل الأحداث المحاسبية. بالنسبة للكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بإعداد كل من الميزانية، حساب النتائج،جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ومعلومات مقارنة عدديا أو وصفياً ، مع ضرورة أن تضمن كل هذه القوائم إمكانية المقارنة مع السنة المالية السابقة.

تضمن هذا القانون أيضاً كيفية التعامل مع العمليات المتعلقة بالحسابات المجمعة والحسابات المدمجة، فالكيان المهيمن هو الذي يعد وينشر الكشوف المالية المدمجة.

وتضمن هذا القانون عشر إحالات على نصوص تنظيمية وهي كالآتي:

1-المادة رقم 05:تعالج المحاسبة المالية المبسطة.

2-المادة رقم 07 :تناولت الإطار التصوري.

3-المادة رقم 08 :حول المعايير المحاسبية.

4-المادة رقم 09 :مدونة الحسابات وضمونها وقواعد سيرها.

5-المادة رقم22 : مسك الضبط اليومي للنفقات والإيرادات.

6-المادة رقم 24:مسك المحاسبة عن طريق الأعلام الآلي.

7-المادة رقم 25:محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية.

8-المادة رقم 30:حالات استثنائية تختلف فيها السنة عن 12شهر.[49]

9-المادة رقم 36:شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المجمعة.

10-المادة رقم40: كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبة بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية تأجل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية 01جانفي 2010بعد أن كان مقرر تطبيقه مع بداية سنة 2009. وهذا حسب التغيير الذي أحدثه قانون المالية التكميلي لسنة 2008في مادته رقم 62 من الأمر رقم 08-2402 المؤرخ في يوليو2008.

2-المرسوم التنفيذي رقم 08-156مؤرخ في 20جمادى الأولى عام 1429الموافق لـ 26ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي.

عالج هذا المرسوم -الجريدة الرسمية رقم 27ماي 2008-كيفية تطبيق المواد التي أحالها إلى التنظيم في القانون07-11 (المادة، 5،7،8،9، 22، 25، 30، 36، 40) وتناول هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه فالإطار التصوري يعرف المفاهيم والمبادئ المحاسبية كما يشكل الإطار التصوري مرجعا لوضع معايير جديدة،كما يسهل تفسير المعلومة المالية للمستعملين.

وقد ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية والمبادئ المحاسبية والطرق المحاسبية، وعرض المرسوم أيضا الكشوف المالية (العناصر والمكونات) ونلاحظ ذلك من خلال الآتي:

المادة رقم 02-03 : الهدف من الإطار التصوري.

المادة رقم 04 : تتعلق بالتنظيم المحاسبي.

المادة رقم 06 : محاسبة الالتزام.

المادة رقم 07 : استمرارية الاستغلال.

المادة رقم 08 : ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

المادة رقم 09 : الوحدة المحاسبية.

المادة رقم 10 : وحدة القياس النقدي.

المادة رقم 11 : مبدأ الأهمية النسبية.

المادة رقم 12: استقلالية السنوات المالية.

المادة رقم 13 : حالة ربط حدث بالسنة المالية المقفلة.

المادة رقم 14 : مبدأ الحيطة.

[49] عمر لشهب ، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012،ص 52.

المادة رقم 15 : ثبات تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية.

المادة رقم 16 : التكلفة التاريخية.

المادة رقم 17 : تطابق الميزانية الافتتاحية.

المادة رقم 18 : أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

المادة رقم 19 : شرح حالة عدم الثبات.

المادة رقم 20 : مكونات الأصول.

المادة رقم 21 : عناصر الأصول.

المادة رقم 22 : مكونات الخصوم.

المادة رقم 23 : تصنيفات الخصوم.

المادة رقم 24 : شرح رؤوس الأموال الخاصة (الخصوم).

المادة رقم 25 : النواتج.

المادة رقم 26 : الأعباء.

المادة رقم 27 : رقم الأعمال.

المادة رقم 28 : النتيجة الصافية للسنة المالية.

المادة رقم 30 : المعايير المتعلقة بالأصول،وتحتوي هذه المادة على مكونات الأصول.

المادة رقم 31 : عن مدونة الحسابات.

المادة رقم 32 : عن القوائم المالية.

المادة رقم 33 : محتوى ونموذج الميزانية.

المادة رقم 34 : حساب النتائج.

المادة رقم 35 : جدول سيولة الخزينة الخاصة.

المادة رقم 36 : جدول تغير الأموال الخاصة.

المادة رقم 37 : ملحق الكشوف المالية.

المادة رقم 38 : حالة إقفال السنة ليس 12/31.

المادة رقم39-40-41 : متعلقة بالحسابات المدمجة والحسابات المركبة.

المادة رقم 42 : اخذ الكشوف المالية بالاعتبار التغيير في التقدير والطرق المحاسبية.

المادة رقم 43 : الكشوف المالية الخاصة بالمحاسبة المبسطة.

والمواد رقم : 4-16-18-25-26-30-31-33-34-35-36-37-38-41-42-43

تحتوي على إحالة إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.

3- القرار المؤرخ في 23رجب عام 1429هـ الموافق لـ 26جويلية سنة 2008يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبية المالية والنظام المحاسبي المالي؛ ويهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي08 -156المحالة إلى الوزير المكلف بالمالية.

كما يحوي هذا القرار على ثلاث ملاحق الملحق الأول يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ويحدد الملحق الثاني للقرار نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، إما الملحق الثالث فيحوي معجماً يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

مقسم هذا القرار إلى أربعة أبواب تحتوي على:

-الباب الأول : قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج، وإدراجها في الحسابات.

-الباب الثاني : عرض الكشوف المالية.

-الباب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها.

-الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

4 – قرار رقم 72مؤرخ في 26جويلية 2008يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

حسب الجريدة الرسمية رقم 19مارس 2009يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، -وذلك خلال سنتين متتاليتين-، مسك محاسبة مالية مبسطة:

1- النشاط التجاري:

- رقم الأعمال 10ملايين دينار.
- عدد المستخدمين 09أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2- النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال 06ملايين دينار.
- بالنسبة لعدد المستخدمين 09أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3- نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال 03ملايين دينار.
- بالنسبة لعدد المستخدمين 09أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

5- التعليمة رقم 02الصادرة بتاريخ 29أكتوبر 2009حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

تتضمن هذه التعليمة، الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة CNC على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010 بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 07-11الصادر بتاريخ 25نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

وحسب ما ورد في التعليمة فإن هذا المرجع المحاسبي الجديد سيحدث تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية ولقد تجسدت هذه التغيرات أساسا في:

- تبني الحلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، وهو ما يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بشكل متوافق مع الاقتصاد الحديث.
- توضيح المبادئ والقواعد الذي يحد من مخاطر التدخل في المعالجات اليدوية في القواعد وكذا فحص الحسابات.[50]
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المستقبليين من خلال تمكينهم بمعلومات مالية حول المؤسسة تكون موحدة تسمح وتتيح إمكانية المقارنة وتساعد على اتخاذ القرارات.
- تمكين المؤسسات الصغيرة من اعتماد محاسبة مبسطة.

يعتقد أن نتجت هذه التغييرات-حسب نص التعليمة- عن دور المحاسبة الذي يجب أن يرتبط بالواقع الاقتصادي لمعاملات المؤسسة أكثر من ارتباطه بالطبيعة القانونية لهذه المعاملات، (وهو المبدأ المعتمد العمل به في الثقافة المحاسبية الأنجلوسكسونية،"مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني")

ولقد تضمنت التعليمة بالخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي.

6- المرسوم تنفيذي رقم 09-110مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1430هـ الموافق لـ 07أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

احتوى المرسوم على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة

[50] عمر لشهب ، مرجع سبق ذكره ، ص56.

بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في حالة العادية (عدم إدخال الأنظمة) سواء من حيث وجوبية الدعامة الثبوتية، والإجراءات الشكلية الأخرى (عدم الشطب والتعديل والحذف، وتعريف الكيان...) وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية.

7- القانون رقم 10-01المؤرخ في 16رجب عام 1431هـ الموافق 29جوان سنة 2010م المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد:

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات دارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لا يمكن أي خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من الوزير ا لمكلف بالمالية.

وتتم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام الاعتماد و التقييس المحاسبي، وتنظيم و متابعة المهن المحاسبية.

يحل المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، ويتم انتخاب المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، و المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

يتم تسيير التنظيمات المهنية المذكورة أعلاه من طرف مجلس وطني ينتخبه مهنيون، وتتكفل هذه التنظيمات بالآتي:

- السهر على تنظيم المهن و حسن ممارستها.
- الدفاع عن كرامة أعضائها و استقلاليتهم.
- السهر على احترام قواعد المهن و أعرافها.
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها.
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.
- تمثل مصالح المهنة إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.

كما ويمكن للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنهم كل على حدى، شريطة أن يحمل كل الشركاء الجنسية الجزائرية، كم أن هناك حوالي 07 مراسيم تنفيذية متعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وهي:[51]

[51] عمر لشهب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57-58.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن المرسوم 23 مادة بينت كل الجوانب المتعلقة بالموضوع.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-26 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن 23 مادة.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في27 -01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن المرسوم 23 مادة.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها، وتضمن المرسوم 23 مادة تطرقت إلى الجوانب التفصيلية المتعلقة بالموضوع.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-29 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحديد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم، تضمن المرسوم 05 مواد.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-30 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتم تبيان ذلك خلال 07 مواد من المرسوم.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-31 مؤرخ في 27 -01-2011 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المحاسب المعتمد، وتم توضيح الجوانب المتعلقة بالموضوع في 07 مواد.

– مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27-01-2011 بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، تضمن المرسوم 16 مادة تشرح الجوانب التفصيلية للموضوع. بموجب هذا القانون

–أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية.

– مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية.

– التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

المعروف أن منهجية تطبيق أي قانون – خاصة إذا كان بمثل التشريع المحاسبي – يتطلب الانتقال خمس 05مراحل:

1-إصدار النص الإطار العام (القانون) .

2-إصدار النص التطبيقي، والذي يشرح بعض مواد القانون(المرسوم التنفيذي) .

3-إصدار المعايير المحاسبية، التي هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي.

4-إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية.

5-إصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي ظهر أثناء التطبيق. حتى منتصف سنة 2009 صدرت المستويات الأربعة الأولى، حيث صدر القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07- 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، والقرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات.

صدر مقرر يوضح الإجراءات الواجب إتباعها للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، أي عملية المقابلة بين الحسابات القديمة والحسابات الجديدة لأن ميزانيات سنة 2010ستكون حسب النظام المحاسبي المالي.

كما صدر قانون رقم 10-01المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، والقرارات والمراسيم الأخرى التابعة لهذا القانون.

الفرع الثالث : قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي :[52]

المعايير المحاسبية الدولية التي تشكل القاعدة التي يستند عليها النظام المحاسبي المالي، خصصت المعيار الدولي الأول لإعداد التقارير المالية إلى القواعد والطرق الواجب إتباعها بمناسبة التبني الأول لهذه المعايير، وذلك يهدف ضمان مبدأ قابلية مقارنة القوائم المالية ومصداقيتها، إلا أن احترام هذا المبدأ يلاقي صعوبة كبيرة وخاصة في السنة الأولى من تطبيق هذه المعايير.

ولا شك أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يطرح الكثير من التساؤلات والانشغالات لدى معدي القوائم المالية، لذلك فمن الطبيعي أن يكون الهاجس والانشغال الكبير الذي يشغل بال المهنيين المحاسبيين في الجزائر هو كيفية ضمان الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في أحسن الظروف الممكنة.

كيفية ضمان الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في أحسن الظروف الممكنة.

1-قواعد الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي:

بالنسبة للمؤسسات المعنية بقواعد النظام الجديد فإنها عمليا سوف تواجه بالنسبة للحسابات السنوية مشكلة مزدوجة:

- تحويل أرصدة الحسابات المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد .

[52] عمر لشهب ، مرجع سبق ذكره ، ص59

– مقارنة حسابات سنة 2010 المعدة وفق النظام الجديدSCF مع حسابات سنة 2009 المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطنPCN.

يذكر أنه تم الفصل في الطرق التي يجب على المؤسسات اعتمادها بشكل موحد لضمان التجانس في حسابات هذه المؤسسات خاصة وأن هذا الأمر يقضي باعتماد محاسبة مزدوجة في مرحلة انتقالية خلال سنة2009 . وكذلك بالنسبة لتحويل أرصدة حسابات سنة 2009المعدة وفق النظام القديم إلى حسابات النظام الجديد التي أدخلت عليها تغييرات جذرية سواء تعلقت بهندسة هذه الحسابات وتفريعاتها وطبيعتها والمبادئ التي تحكم عملها وحركتها.

وتعد التعليمة الوزارية رقم 02المؤرخة في 29أكتوبر 2009التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 أول دليل عملي يضبط وينظم عملية التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد وقد جاءت نتيجة للمشاكل المطروحة في عملية الإصلاح خاصة باب الاجتهادات عند المؤسسات لتصور الحلول المناسبة للتحول وهو ما ينتج عنه بالضرورة اختلافات كبيرة ومهمة قد يكون لها تأثير بالغ على القراءة وفهم القوائم المالية لهذه المؤسسات وإمكانية ضمان المقارنة بينها.

إن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني(PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديدSCF يقتضي الالتزام بمجموعة من الشروط التي وضعها النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل ضمان الحد الأدنى من المعلومات ذات النوعية الجيدة، ومن أجل ضمان الشفافية لمستعملي القوائم المالية حتى تكون هذه الأخيرة معدة وفقا للمعايير قابلة للمقارنة مع الدورات السابقة، لذا يجب التقيد بما جاء في معيار الإفصاح المالي رقم01 والخاص بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية، فإن أي مؤسسة تقوم بتطبيق معايير الإفصاح المالي الدولية لأول مرة يجب عليها تطبيق المعايير بأثر رجعي(Retrospective) لعناصر الميزانية، كذلك يجب على المؤسسة أن تمسك في السنة الأولى أو ما تعرف بالمرحلة الانتقالية)فترة الإصلاح الأولى(محاسبتين؛ الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطنيPCN والثانية حسب النظام المحاسبي المالي الجديدSCF .

كرر وأكد قانون 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي وبعض المراسيم والقرارات التابعة له (مرسوم ،08/ 156قرار ، 2008/07/26) أنه لا تغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية إلا إذا كانت مفروضة بنص قانوني أو إذا كان التغيير في الطرق والتقديرات يسمح بتحسين نوعية المعلومات في القوائم المالية المعروضة للمؤسسة.

ووفقا لمبدأ المقارنة على المؤسسة أن تضع مقارنة بين النظام القديم و النظام الحالي لإظهار حالتها المالية وأدائها المالي وتدفقات الخزينة في القوائم المعدة لأول مرة وفقا للنظام المحاسبي المالي الحالي، وعلى المؤسسة أن تقدم في قوائمها المالية مقارنة بين الأموال الخاصة في الميزانية حسب SCF وحسب PCNعند تاريخ الانتقال وعند تاريخ آخر ميزانية معدة وفقا للنظام القديم وكذلك بالنسبة لجدول حساب النتيجة.

هذه المقارنات يجب أن تكون جد مفصلة حتى تسمح لمستعملي القوائم المالية بفهم أهم التعديلات في الميزانية وحساب النتيجة مع إبراز تصحيح الأخطاء الموجودة في الميزانية وفي القوائم المالية وفقا للنظام القديم، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتدهور الأصول واستعمال القيمة العادلة كتكلفة مقدرة.

2- الإجراءات الواجب إتباعها:[53]

يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010م كما لو كانت المؤسسات قد أوقفت (أغلقت) حساباتها استنادا إلى أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة فإن هذه الأخيرة تطبق بأثر رجعي بحيث (حسب التعليمة رقم 02)يجب:

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 2010/01/01متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد.
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009م وفق التنظيم الجديد لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009م مع تلك المتعلقة بسنة 2010م المتضمنة جميعا في القوائم المالية لسنة 2010م.
- تحميل في الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية التعديلات الناتجة عن إعادة المعالجة المنصوص عليها وفق هذا التنظيم.
- تضمين الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد وخاصة على الوضعية المالية، الأداء المالي، وعرض تدفقات الخزينة.
- الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.
- استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة محاسبيا في الوثائق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها.
- إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية.
- إعادة معالجة معطيات المقارنة لسنة 2009.

-استثناءات في التطبيق بأثر رجعي للتنظيم الجديد خاصة إذا لم يكن له أثر في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية.

[53] صالحي بوعلام ، مرجع سابق ذكره ، ص135.

خلاصة الفصل:

المحاسبة هي وسيلة لمعالجة المعلومات المالية والاقتصادية لمواكبة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فان المحاسبة هي المحرك الأساسي لوضع اطر نظرية ومبادئ العمل المحاسبي الذي يوافق الواقع الاقتصادي مما أدى بالجزائر للجوء إلى تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي تدارك النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني. حيث أعطى تعبيرا جديدا للمحاسبة المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية في ظل التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الذي يسهل عملية المقارنة و إظهار القدرة التنافسية بين المؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل تبين أن النظام المحاسبي التالي (SCF) يتوافق بصورة كبيرة مع المعايير الدولية للمحاسبة بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يضف الشفافية في التسيير بالمؤسسات ويعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي و يساعد على تطور سوق المال حيث يضمن رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات من خلال تسهيل عملية الاستثمار وهذا من خلال عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية الصحيحة.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للاستجابات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للموضوع والذي يشير إلى اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية، ولقد استخدمنا أسلوب العينة، وذلك لاختبار فرضيات الموضوع من خلال الاستبيان للمهنيين والأكاديميين، وهذا لأجل تبين موضوع البحث.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: بيانات الدراسة

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: خصائص العامة للعينة

المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

المطلب الثالث: تحليل الفقرات واختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط (Corrélation de Pearson)

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على دراسة وتحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والداخليين وأساتذة المراجعة ومسيري المؤسسات.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمناهج التحليلية وذلك تمشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والإطلاع على الدراسات السابقة في مجال النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

الفرع الثاني: البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 و برنامج (SPSS) الإصدار الواحد والعشرون (21) .

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان و طرق معالجته.

الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعى في إعدادها أن تكون:

- أن تكن بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة من خلال عدة جهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة.
- إيداع الاستمارات على مستوى مكاتب المراجعة وبعض المؤسسات.
- استخدام البريد الالكتروني لبعض أفراد العينة .

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم: (01) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

احتوى الاستبيان على اثنين وأربعين (28) سؤال توزعت أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول :يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة خمسة (06) أسئلة.

المحور الثاني :يضم أسئلة تتعلق بمدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي وتشمل خمسة (05) أسئلة.

المحور الثالث :يضم أسئلة تتعلق بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ويشمل خمسة (05) أسئلة.

المحور الرابع : يضم أسئلة تتعلق بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ويشمل خمسة (05) أسئلة.

المحور الخامس : يضم أسئلة تتعلق بمدى تأثير النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة القوائم المالية ويشمل خمسة (05) أسئلة.

جدول رقم (02) : محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	المعلومات الشخصية	06
02	مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي	05
03	مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية	05
04	بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	05
05	مدى تأثير النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة القوائم المالية	07

المصدر: من إعداد الطالبة (بناءا على بيانات الاستبيان)

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1- **الوسط الحسابي**: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2- **الانحراف المعياري** :ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3- **اختبار ألفا كرونباخ** : وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبيان، حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 96.9% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

4- **معامل الصدق**: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

5- **اختبار**: T-test لمعنوية الأسئلة.

6- **تحليل الفقرات وإختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط (Corrélation de Pearson)**

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

الفرع الأول:مجتمع الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفردها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على التحكم فيما يتعلق بالعوامل المحدد لعامل مراجعة الحسابات.

وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات وأساتذة جامعيين ومسيري المؤسسات وأصحاب المهن الأخرى في ولاية الوادي، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة.

الفرع الثاني:عينة الدراسة

على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فانه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 80 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه استرد منها 60 استمارة.

جدول رقم(03): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيـــان	الاستبيـان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	80	%100
عدد الاستمارات غير المسترجعة	20	%25
عدد الاستمارات الصالحة	60	%75

المصدر:من إعداد الطلبة (بناءا على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (01):الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

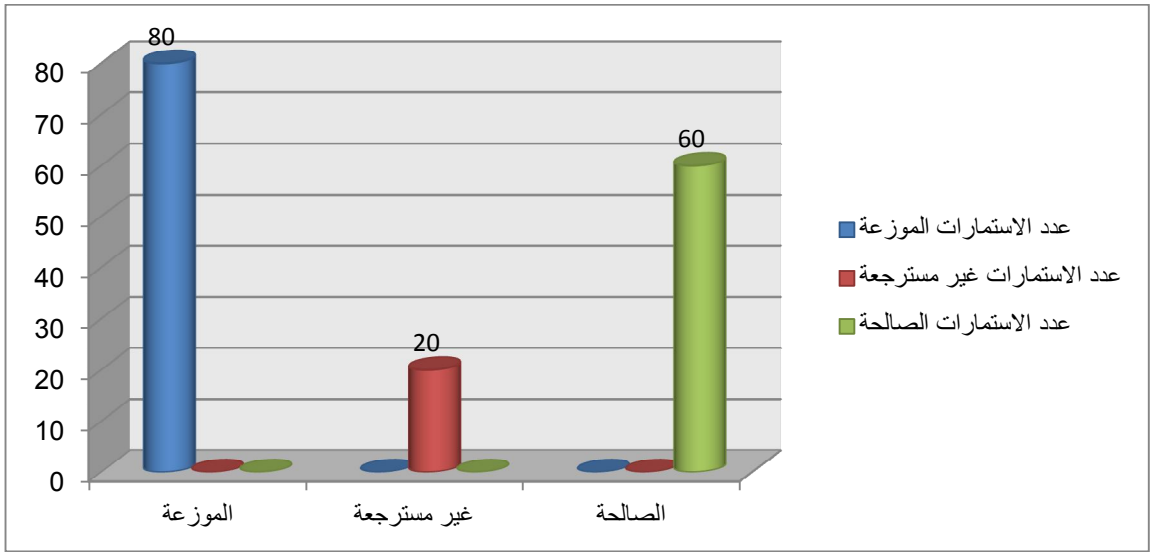

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على جدول أعلاه3)

الفرع الثالث: حدود الدراسة تمثل حدود هذه الدراسة في ما يلي:

- **الحدود المكانية** : تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص.
- **الحدود الزمنية** : يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من 2017/01/01 إلى 2017/04/30.
- **الحدود البشرية** : تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين في مجال المراجعة والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص.
- **الحدود الموضوعية** : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بمدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية.

المبحث الثاني: تحليل نتاج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفريغ الاستبيان تحصلنا على نتائج أراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة تتمثل خصائص العينة في ما يلي:

الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	45	%75
أنثى	15	%25
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (02) تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس.

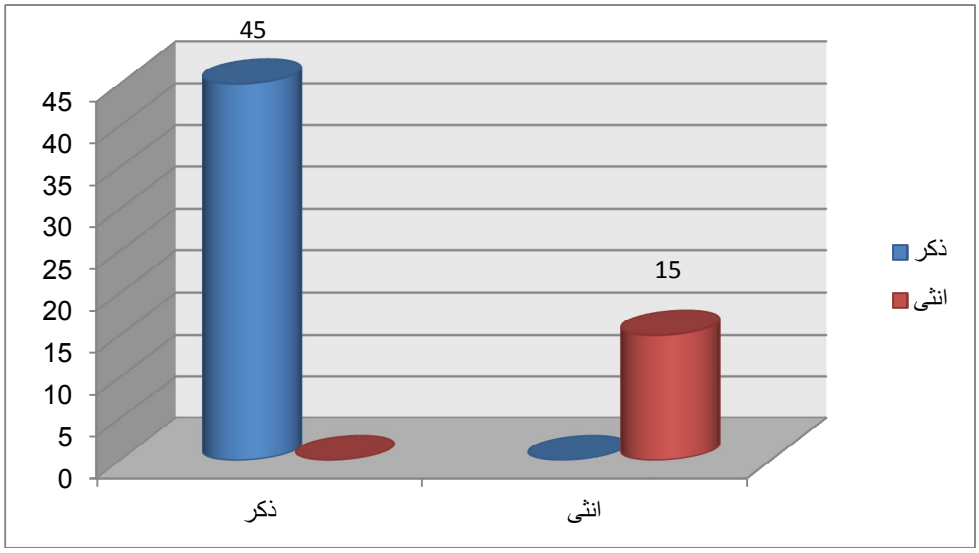

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة الذكور بنسبة 75%، وتليها نسبة 25% للإناث.

الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (01) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	8	%13.3
من 25 إلى اقل من 35 سنة	20	%33.3
من 35 إلى اقل من 50 سنة	25	%41.4
اكبر من 50 سنة	7	%11.7
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (01) تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

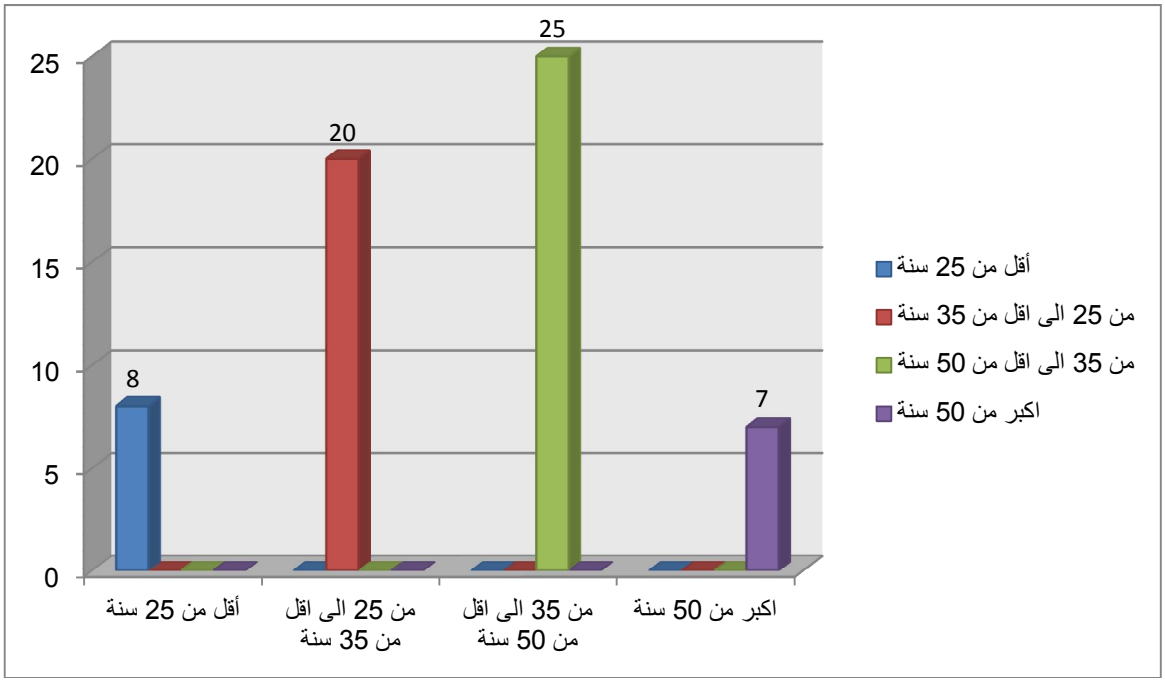

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة من 35 إلى اقل من 50 سنة بنسبة 41.4%وتليها نسبة 33.3% لفئة أقل من 25 إلى اقل من 35 سنة، أما 13.3% لفئة اقل من 25 سنة، أما ما نسبته 11.7% المتبقية حظيت بها الفئة التي أعمارها أكثر من 50 سنة.

الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	17	%28.3
ماستر	10	%16.7
دكتوراه	11	%18.3
شهادات أخرى	22	%36.7
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (01) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

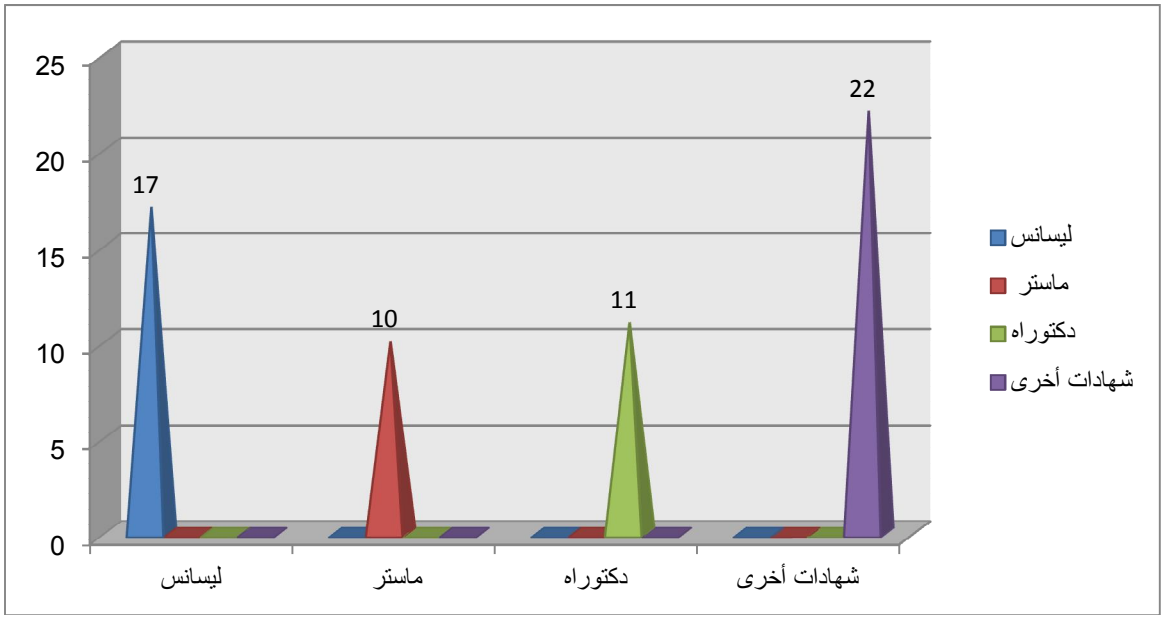

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة ،حيث نجد أن غالبيتهم حاصلين على شهادات أخرى إن بلغ عددهم 22 بنسبة 36.7%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ليسانس البالغ عددهم 17 بنسبة 28.3%، وبعدها فئة الحاصلين على شهادات دكتوراه والبالغ عددهم 11 بنسبة 18.3%، وفي الأخير شهادة الماستر والبالغ عددهم 10 بنسبة 16.7%.

الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث التخصص العلمي

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة من ناحية التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	18	%30
مالية	12	%20
تدقيق محاسبي	14	%23.3
تخصص أخرى	16	%26.7
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة.(بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (01) يمثل عينة الدراسة حسب التخصص.

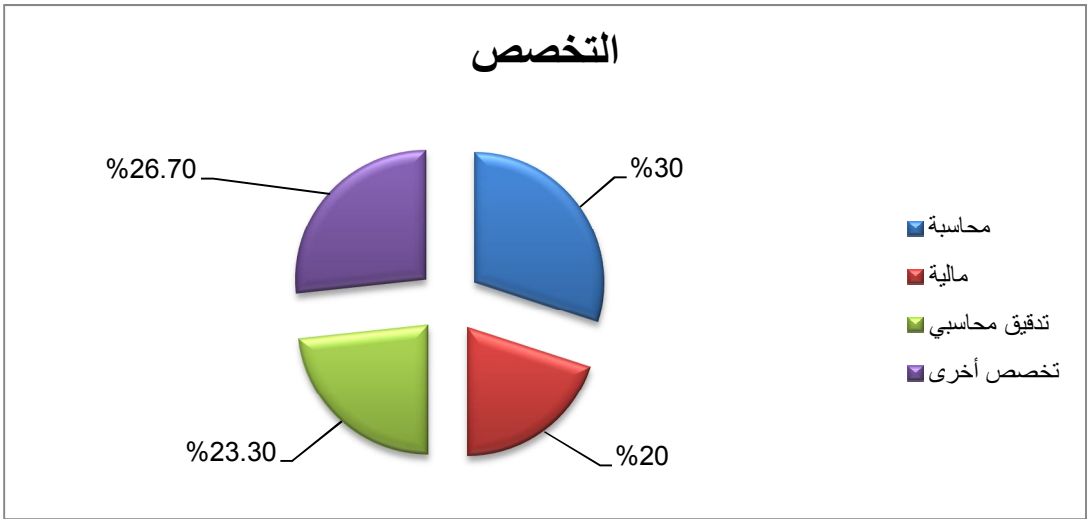

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب تخصص الأفراد العينة حيث نجد أن فئة تخصص محاسبة هي الأكبر والبالغ عددها 18 فرد بنسبة 30%، أما ما نسبته 26.7% فيمثل في تخصصات أخرى بعدد 16 فرد، وتليها تخصص تدقيق محاسبي بـ 14 فرد والبالغ نسبتها 23.3%، وفي الأخير أصحاب تخصص المالية بـ 12 والبالغ نسبتها 20%.

الفرع الخامس: خصائص العينة من حيث الوظيفة

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة من ناحية الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
خبير محاسبي	1	%1.7
محافظ حسابات	19	%31.7
محاسب معتمد	10	%16.7
أستاذ جامعي	8	%13.3
وظيفة أخرى	22	%36.7
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (01): يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة.

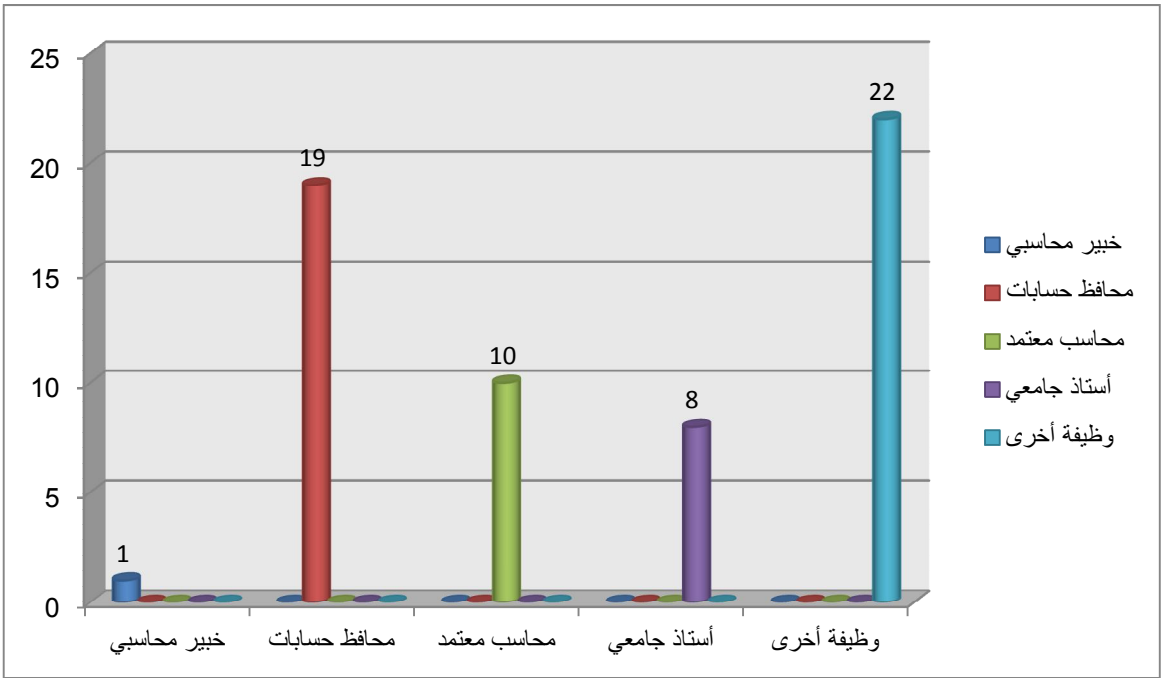

المصدر : من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب وظائف أفراد العينة حيث نجد أن فئة الوظائف الأخرى هي الأكبر والبالغ عددها 22 فرد بنسبة 36.7%، أما ما نسبته 31.7% فيمثل في وظيفة محافظي الحسابات بعدد 19 فرد، وتليها مهنة محاسب معتمد بـ 10 أفراد والبالغ نسبتها 16.7%، وتليها مهنة أستاذ جامعي بـ 8 أفراد والبالغ نسبتها 13.3%، وفي الأخير مهنة خبير محاسبي بفرد واحد والبالغ نسبتها 1.7%.

الفرع السادس: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 5سنوات	7	%11.7
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	23	%38.3
من 10 إلى اقل من 15 سنة	20	%33.3
أكثر من 15سنة	10	%16.7
المجموع	60	%100

المصدر : من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (07): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

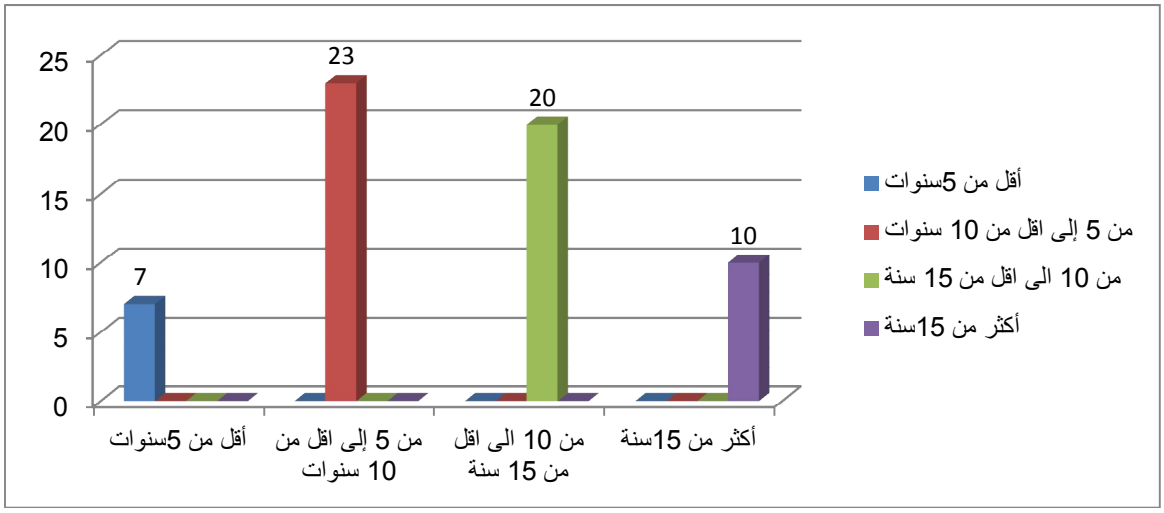

المصدر : من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة من 5 إلى اقل من 10 سنوات بنسبة 38.3%، أما ما نسبته 33.3% فكان للفئة من 10 إلى اقل من 15 سنة، وإما ما نسبته 16.7% فكانت للفئة أكثر من 5 سنوات، وفي الأخير الفئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 11.7% .

المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

الفرع الأول: اختبار ثبات وصدق العينة

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات. والجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (01):توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

محاور الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفاكرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf)	05	0.889	0.943
المحور الثاني	مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية	05	0.895	0.946
المحور الثالث	القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)	05	0.865	0.930
المحور الرابع	مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(scf) على جودة القوائم المالية	07	0.873	0.934
مجموع المحاور		22	0.969	0.984

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (01):توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ

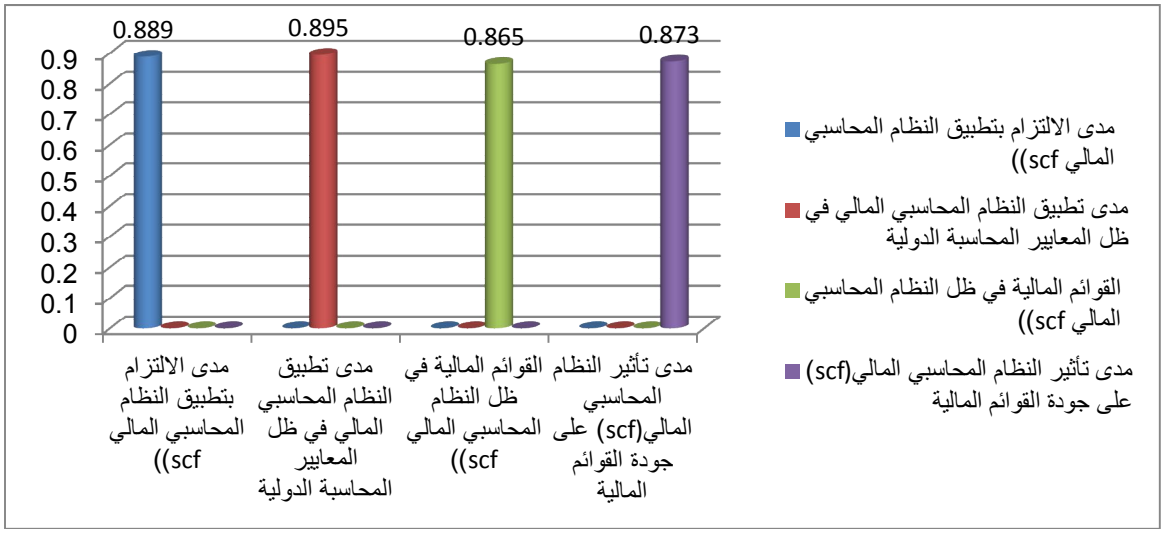

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على الجدول أعلاه)

الشكل رقم (02):توزيع معامل الصدق

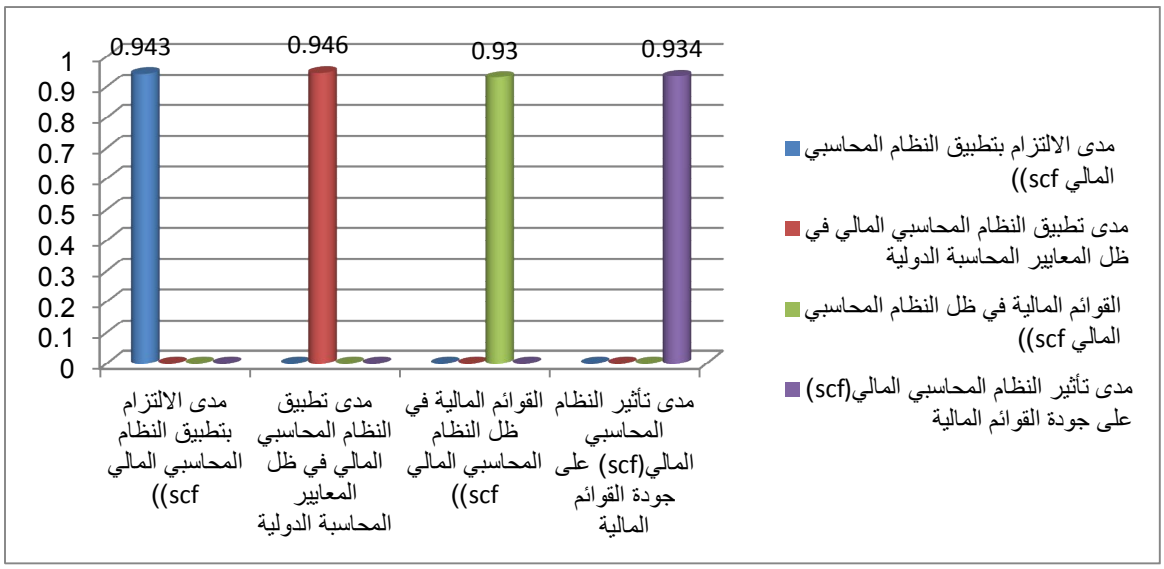

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على الجدول أعلاه)

يتضح من الجدول رقم (11) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي: لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.865) و (0.895) وهي قريبة من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور(0.969) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات.

لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين(0.930) و(0.946) وهي قريبة من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور(0.984) مما يدلل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح ممّا يعني أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة =1 معارض=2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الوسط الحسابي	الأهمية
1 إلى أقل من 1.79	غير موافق تماما
1.8 إلى أقل من 2.59	غير موافق
2.6 إلى أقل من 3.39	محايد
3.4 إلى أقل من 4.19	موافق
4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة.

أولا: مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي scf

جدول رقم(02): نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي scf.

العبارات	الاستجابات						المؤشرات الإحصائية		
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	11	35	3	4	7	3.65	1.205	5
يتميز النظام المحاسبي المالي(**SCF**) بالوضوح وسهولة التطبيق.	14	30	4	5	7	3.65	1.260	4
يساعد النظام المحاسبي المالي(**SCF**) على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية.	14	31	5	4	6	3.72	1.195	3
يعمل النظام المحاسبي المالي(**SCF**) على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.	18	30	3	2	7	3.83	1.237	2
يسهل النظام المحاسبي المالي(**SCF**) مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.	14	46	/	/	/	4.23	0.427	1
المتوسط العام حول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي scf.						3.8167	0.92446	

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة fمدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي scf، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.81) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة تطبيق النظام المحاسبي المالي scf، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.924) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(4.23>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

2- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.83>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يعمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.72>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية.

4- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.65>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق.

5- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.65>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

المحور الثاني:مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم(01): نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

العبارات	الاستجابات						المؤشرات الإحصائية		
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يشكل النظام المحاسبي المالي(SCF) خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	10	37	4	4	5	3.72	1.091	5
يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية على إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	19	28	3	5	5	3.85	1.205	4
يتمثل النظام المحاسبي المالي(SCF) في مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم العمل المحاسبي في المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	18	38	1	1	2	4.15	0.820	1
يهدف النظام المحاسبي المالي(SCF) في ظل المعايير المحاسبة الدولية إلى مواكبة التطور الاقتصادي والمالي العالمي، من خلال توصيل المعلومات الدقيقة إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة.	18	31	3	3	5	3.90	1.145	3
ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية.	23	24	3	5	5	3.92	1.239	2
المتوسط العام حول نظام الرقابة الداخلية						3.9067	0.93117	

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.91) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.931) وهي نسبة تعتبر جيدة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(4.15>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يتمثل في مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم العمل المحاسبي في المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

2- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(3.92>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية.

3- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.90>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يهدف في ظل المعايير المحاسبة الدولية إلى مواكبة التطور الاقتصادي والمالي العالمي، من خلال توصيل المعلومات الدقيقة إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة.

4- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.85>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

5- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.72>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يشكل خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF).

جدول رقم(01): نتائج أراء عينة الدراسة حول القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF).

العبارات	الاستجابات							المؤشرات الإحصائية		
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يجعل النظام المحاسبي المالي(SCF) القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.	17	29	6	3	5	3.83	1.152	2
تساعد القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF) على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	22	24	5	4	5	3.90	1.217	1
يضمن النظام المحاسبي المالي تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.	18	27	5	5	5	3.80	1.205	3
يحدد النظام المحاسبي المالي(SCF) طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	18	30	/	5	7	3.78	1.290	4
القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي(SCF) يجب أن تراجع وفقا لمعايير المراجعة الدولية.	3	17	8	18	14	2.62	1.263	5
المتوسط العام حول القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF).						3.5867	0.9886	

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(**SCF**).، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.587) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF).وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.988) وهي نسبة تعتبر جيدة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.90>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF) تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.83>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يجعل القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.80>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي يضمن تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.78>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي(SCF) يحدد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(2.62>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة متحفظة على أن القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي(SCF) يجب أن تراجع وفقا لمعايير المراجعة الدولية.

المحور الرابع: مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية.

جدول رقم(01): نتائج أراء عينة الدراسة حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية

العبارات	الاستجابات						المؤشرات الإحصائية		
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير قوائم مالية ذات مصداقية تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.	18	36	2	2	2	4.10	0.877	2
التمكين من إعداد قوائم مالية دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.	20	33	2	2	3	4.08	0.979	4
يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية ذات جودة في القوائم المالية تمكن من إجراء المقارنة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب داخل المؤسسة.	20	30	2	3	5	3.95	1.156	6
تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة	24	28	4	/	4	4.13	1.033	1

بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.								
وضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات،وتقيمها عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب وتسهيل عملية مراجعة الحسابات.	19	35	/	2	4	4.05	1.032	5
فرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف حسابات القوائم المالية.	24	28	2	2	4	4.10	1.085	3
تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة السوقية العادلة.	4	17	27	8	4	3.95	0.971	7
المتوسط العام حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية.						3.9381	0.77015	

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.938) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية..وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.988) وهي نسبة تعتبر جيدة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(4.13>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(4.10>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير قوائم مالية ذات مصداقية تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

3- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي(4.10>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على فرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف حسابات القوائم المالية.

4- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(4.08>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على التمكين من إعداد قوائم مالية دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(4.05>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على وضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات،وتقيمها عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب وتسهيل عملية مراجعة الحسابات.

6- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.95>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير معلومات مالية ذات جودة في القوائم المالية تمكن من إجراء المقارنة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب داخل المؤسسة.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي(3.95>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة السوقية العادلة.

الفرع الثالث النتائج الإحصائية للدارسة: بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختيار"T" للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان، وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت Sig(α) > 5%.
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت Sig (α) < 5%.

أولا :النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم(01): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

الرقم	نص السؤال	قيمة T	الدلالة sig
01	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	4.179	0.000
02	يتميز النظام المحاسبي المالي(SCF) بالوضوح وسهولة التطبيق.	3.996	0.000
03	يساعد النظام المحاسبي المالي(SCF) على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية.	4.647	0.000
04	يعمل النظام المحاسبي المالي(SCF) على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.	5.217	0.000
05	يسهل النظام المحاسبي المالي(SCF) مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.	22.398	0.000
	مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	6.843	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار"T" للعينة البسيطة حيث يظهر مجموع المحور الأول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) بحيث بلغت قيمة "t" (6.843) ومستوى دلالة (sig) 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ايجابية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf).

ثانيا: النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الثاني

الجدول رقم(02): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

الرقم	نص السؤال	قيمة T	الدلالة sig
01	يشكل النظام المحاسبي المالي(SCF) خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	5.090	0.000
02	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية على إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.	5.465	0.000
03	يتمثل النظام المحاسبي المالي(SCF) في مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم العمل المحاسبي في المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	10.866	0.000
04	يهدف النظام المحاسبي المالي(SCF) في ظل المعايير المحاسبة الدولية إلى مواكبة التطور الاقتصادي والمالي العالمي، من خلال توصيل المعلومات الدقيقة إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الملائمة	6.087	0.000
05	ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية.	5.730	0.000
	بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.	7.542	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار"T" للعينة البسيطة حيث يظهر مجموع المحور الأول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) بحيث بلغت قيمة "t" (7.542) ومستوى دلالة (sig) 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ايجابية تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

ثالثا :النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الثالث

الجدول رقم(03): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF).

الرقم	نص السؤال	قيمة T	الدلالة sig
01	يجعل النظام المحاسبي المالي(SCF) القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.	5.602	0.000
02	تساعد القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF) على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	5.728	0.000
03	يضمن النظام المحاسبي المالي تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.	5.145	0.000
04	يحدد النظام المحاسبي المالي(SCF) طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	4.704	0.000
05	القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي(SCF) يجب أن تراجع وفقا لمعايير المراجعة الدولية.	2.35-	0.022
	مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	4.596	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار"T" للعينة البسيطة حيث يظهر مجموع المحور الأول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) بحيث بلغت قيمة "t" (4.596) ومستوى دلالة (sig) 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ايجابية العمل بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf).

رابعا :النتائج الإحصائية للدارسة الخاصة بالمحور الرابع

الجدول رقم(04): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية

الرقم	نص السؤال	قيمة T	الدلالة sig
01	ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير قوائم مالية ذات مصداقية تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.	9.713	0.000
02	التمكين من إعداد قوائم مالية دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.	8.569	0.000
03	يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية ذات جودة في القوائم المالية تمكن من إجراء المقارنة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب داخل المؤسسة.	6.365	0.000
04	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.	8.500	0.000
05	وضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات،وتقيمها عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب وتسهيل عملية مراجعة الحسابات.	7.880	0.000
06	فرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف حسابات القوائم المالية.	7.856	0.000
07	تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة السوقية العادلة.	1.196	0.236
	مدى تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية	9.435	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار"T" للعينة البسيطة حيث يظهر مجموع المحور الأول مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) بحيث بلغت قيمة "t" (9.435) ومستوى دلالة (sig) 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تأثير النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية.

المطلب الثالث : تحليل الفقرات واختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط (Corrélation de Pearson)

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج اختبار فقرات وفرضيات الدارسة باستخدام اختبار علاقة الارتباط بمعامل بيرسون (Corrélation de Pearson).

الفرع الأول :بالنسبة للفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين مدى التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

تم استخدام اختبار برسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين مدى التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الجدول رقم(01):يوضح معامل الارتباط بين مدى التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المحور	الإحصاءات	القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي
مدى التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.936
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	60

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة 0.936، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني :بالنسبة للفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية والقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

تم استخدام اختبار برسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية والقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

الجدول رقم(01):يوضح معامل الارتباط بين مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية والقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المحور	الإحصاءات	والقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي
مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية	معامل الارتباط	0.927
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	60

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على مخرجات SPSS)

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة 0.927، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية والقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق توزيع الاستبيان والتي تهدف إلى دراسة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)على جودة التقارير المالية وذلك على مجموعة من المهنيين والأكاديميين المتمثلين في أساتذة الجامعة المتخصصين في المجال ومحافظي الحسابات والمراجعين الداخليين ومسيرو الشركات، وبعد تحليل النتائج التي جاء بها الاستبيان والمدرجة في برنامج (SPSS21)، لاحظنا أن هناك قبول بضرورة تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة كبيرة مع المعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية مما يضفي درجة كبيرة من الجودة في القوائم المالية.

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

الفرع الثالث: عناصر القوائم المالية

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومة المالية

المبحث الثاني إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي

المطلب الأول: قائمة الميزانية

الفرع الأول:تعريف الميزانية ومزاياها وأهدافها

الفرع الثاني : عناصر الميزانية

الفرع الثالث: شكل الميزانية

المطلب الثاني: قائمة الدخل

الفرع الأول: مفهوم قائمة الدخل وأهميتها

الفرع الثاني : عناصر قائمة الدخل

الفرع الثالث: تفصيل عناصر حساب النتائج حسب الطبيعة

الفرع الرابع: تفصيل عناصر حساب النتائج حسب الوظيفة

المطلب الثالث: التدفقات النقدية

الفرع الأول: مفهوم التدفقات النقدية

الفرع الثاني: أنواع التدفقات النقدية

الفرع الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

المطلب الرابع: قائمة التغير في حقوق الملكية وملحق القوائم المالية

الفرع الأول: قائمة التغير في حقوق الملكية

الفرع الثاني : ملحق القوائم المالية

تمهيد:

تتعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية منها، من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية ومنها من له علاقة غير مباشرة، وهذا التعدد في المستخدمين أدى إلي التعدد في الراغبات في المعلومات المطلوبة التي تتوقف علي مجال القرار الذي يراد اتخاذه، فلا توجد قائمة واحدة تلبي مختلف الاحتياجات من المعلومات التي تربط بين مختلف عناصر مكونات القوائم المالية من أجل التقييم لإصدار الأحكام أو اتخاذ القرارات.

ومن خلال النظام المحاسبي المالي،فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية و سنتطرق إليها فيما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية:

تعد القوائم المالية عادة في ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال و يمكن أن يكون هناك نماذج أخرى و مفاهيم أكثر ملائمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد إجماع على التغيير، و لقد تم وضع هذا الإطار بحيث يكون قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من النماذج المحاسبية و المفاهيم الخاصة برأس المال و الحفاظ عليه.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها وعناصرها

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأ، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها اقتباس للمركز المالي للمنشأ وأدائها المالي وتدفقات النقدية، ويكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات وأحداث مالية و تأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[1]

وقد تطرق المعيار ISA1 إلى عروض القوائم المالية، كذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية حسب هذا المعيار على إدارة المنشأة حتى ولو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالتدفق الخارجي فإن ذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى ذلك حيث أكد على أن تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.[2]

تعرف القوائم المالية "بأنها مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي بصورة منسقة"[3]

فالقوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي تسجيلها في الدفاتر و التي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير هنا ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات و النتائج لاستفادة بها في اتخاذ القرارات و الحكم على نتائج عمليات و تقييم مركزها المالي.

---

[1] خالد جمال الجعرات،معايير التقارير الدولية، إثراء للنشر و التوزيع،ط1،عمان،الأردن،2008،ص93.

[2] الجريدة الرسمية ،القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص22

[3] أحمد مخلوف،دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي و ايجا د لغة مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وأليات تطبيقية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة،ص3 .

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم و الذين تنقصهم سلطة عرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسة وانطلاقا من تحديد أهم أهداف القوائم المالية"[4]

– توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحقيقات تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق فترات حدوثه الممكنة.

– عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات و الأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات وتعكس أدائها.

–تبيين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على سيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء.

– تقدم المعلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين ومنه فان المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قائمة التدفقات للخزينة، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذه المعلومات تشمل مايلي:

– الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة.

– الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية.

– أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على التزاماتها بضمان حماية المحيط.

– التكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميدان الإنتاج و التسيير.[5]

وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية أو الحاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت أليها،وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو المحاسبة، إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية مثل: قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسات أو بيعها.[6]

الفرع الثالث: عناصر القوائم المالية

توضح القوائم المالية الآثار للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل علي تجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبقي تبعا لخصائص الاقتصادية، وتعرف هذه التطبيقات بعناصر القوائم المالية حيث هناك عناصر متعلقة مباشرة بقياس المركز المالي وتتمثل في (الأصول، التزامات، وحق الملكية) وهناك عناصر متعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل وهي(الدخل، والمصروفات).

---

[4] حسن قاضي،مأمون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها،الطبعة 1دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،2008،ص273 .

[5] زغدار أحمد،سفير محمد،مقومات عرض الأعمال في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/ARRS)، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقية في ظل المعايير الدولية(IAS/IFRS)،جامعة سعد دحلب،البليدة،ص3.

[6] طارق عبد العال حماد،التقارير المالية ،الدار الجماعية،الاسكندرية، مصر،2005،ص85.

أولا:العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي:

1 – الأصول: مورد يراقبه الكيان بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني المزايا.[7] فهناك العديد من الأصول لها شكل مادي(الممتلكات، المنشأة، المعدات) ولكن الوجود المادي ليس جوهريا لوجود الأصل، لأن هناك بعض الأصول (براءات الاختراع وحقوق النشر)ليس لها شكل مادي، ولكن تعتبر أصول أداء كان من الموقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المؤسسة تسيطر عليها،كما أن هناك أصول متعلقة بحقوق قانونية بما في ذلك حق الملكية، إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فإن حق الملكية لا يعد جوهريا.[8]

2– الالتزامات: هي تضحيات بمنافع اقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل نتجت على التزامات حالية تعهدت بمقتضاها المؤسسة أن تحول أو تؤدي خدمات إلى مؤسسات أخري في المستقبل نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية ويمكن تسديد الالتزام بعدة طرق وذلك بواسطة:[9]

– الدفع نقدا أو التسوية بمبادلة أصول كتحويل ملكية أجهزة إلى الدائنين سداد لحقوقهم.

– تقديم خدمات بالإضافة إلى استبدال الالتزام بالتزام آخر كالاقتراض من بنك لسداد أوراق الدفع.

– تحويل الالتزام إلى حق الملكية.

ويمكن تسوية الالتزام بطرق أخرى مثل التنازل الدائم أو فقدان حقوقه، فتنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، كالحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائمة، كما أن استلام القرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض، كما يمكن أن تعترف المؤسسة بالخصومات التي تمنحها للعملاء مستقبلا على أساس مشترياتهم السنوية، وهي تعتبر التزاما.[10]

3– حق الملكية: وهو ما تبقى من منتجات الأصول التي قامت المؤسسة بالتنازل عنها بعد طرح كافة التزاماتها الواجبة التسديد، ومن خلال هذا التعريف يمكن التعبير عن حق الملكية بالعلاقة التالية:

وهذه العلاقة تدل على طريقة واضحة بأن مبالغ حقوق الملكية المكملة للدخل عن نتيجة اتفاقات وقواعد مستعملة لتقييم أصول و التزامات المؤسسة.

ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة، وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن، أو شركة مساهمة، فمثلا في الشركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرار لديهم.

---

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد19،مرجع سابق ذكره ، ص81.

[8] طارق عبد العال حماد، دليل الحاسب التطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الحديثة،الدار الجامعية و الاسكندرية ، مصر ،2006، ص102.

[9] وصفي عبد الفاتح أبو الكارم،سمير كامل محمد، الحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الأسكندرية،مصر، 200،ص26.

[10] طارق عبد العال حماد،موسوعة .المعايير المحاسبة،الجزء الأول،الدار الجامعية،الأسكندرية،مصر، 2003/2002، ص90.

ثانيا:العناصر المتعلقة بقياس الأداء

1- الدخل : هو زيادة في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسنات في الأصول أو تناقضات في الالتزامات، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية(بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك) ويتضمن الإيراد والمكاسب.[11]

***الإيرادات**: هي عبارة عن إجمالي الزيادة في حقوق الملكية والناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأ بهدف الحصول على الدخل، وبالتالي فإن الإيرادات تنتج عن بيع البضائع وتأدية الخدمات وتأجير الأصول وإقراض الأموال. وعادة ما ينتج عن الإيرادات إحداث زيادة في الأصل كما أن المصادر تتمثل غالبا في المبيعات والأتعاب والرسوم والعمولات والفوائد الدائنة والتوزيعات الأسهم والإيجارات الدائنة الناتجة عن قيام المؤسسة بتأجير بعض أصولها من الإيرادات الأخرى وذلك حسب طبيعة المؤسسة.

***المكاسب**: هي الزيادة في حقوق الملكية(صافي الأصول)التي تنتج من العمليات العرضية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك ما ينتج عن العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة الاقتصادية أو حدوث التزامات عليها والتي تحدث خلال فترة معينة فيما عدا تلك التي تنتج عن الإيرادات واستثمارات الملاك. [12]

2- المصروفات: يمكن اعتبارها بأنها التدفقات الخارجية أو أي استخدام لأصول المؤسسة الاقتصادية أو حدوث التزامات عليها و التي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة تتضمن المصروفات كل من:

* **الخسائر**: هي النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) الذي ينتج من العمليات العرضية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية وكذلك ما ينتج عن العمليات والظروف الأخرى التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المعينة فيما عدا النقص الذي ينتج من المصروفات و التوزيعات على الملاك.

* **المصروفات الأخرى**: وهي التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة مثل، تكلفة المبيعات، الأجور، الاستهلاك...إلخ وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجية، أو استفادة الأصول مثل:النقد وما يعادله، المخزون، المعدات. كذلك الخسائر تمثل عناصر أخرى تحقق تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، وهي تمثل نقصان في المنافع الاقتصادية وبالتالي لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى،فحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية لاتعتبر عنصرا منفصلا عن المصروفات.

[11] خالد جمال جعارات،مرجع سابق،ص60.
[12] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر،2000،ص27.

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية

الخصائص النوعية للقوائم المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم وهي:

- **القابلية للفهم**: "إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات بحجة إنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[13]

- **الملائمة**: لكي تكون المعلومات المحاسبة ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار، وتتأثر ملائمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تعتبر طبيعة المعلومات لوحدها كافية لتحديد ملائمتها، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة ومادية المعلومات لأهمية لتحديد ملائمتها، فالأهمية النسبية هي إعطاء أهمية وتركيز كبير للعناصر التي يكون تأثيرها كبير عند اتخاذ القرار ودرجة أقل من الأهمية والتركيز للعناصر من قبل المحاسب أثناء قيامه بأعماله اليومية أو الدورية لإعداد القوائم المالية لكن هذا لا يعني إهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة لأنه لابد من إعطاء العمليات المالية والإفصاح عنها مهما كان حجمها ونوعها أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس لكي تكون نتيجة النشاط معبرة عن الحقيقة، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها وتحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

- **الموثوقية** (المصداقية): تكون المعلومات صادقة خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وإن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية لذلك، وتكون صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:[14]

- **قابلية المقارنة**: وتعني قابلية المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، وذلك لتقييم مركزها المالي وأدائها كما يجب أن تكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبة والأداء والتغييرات في المركز المالي.[15]

---

[13] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص88.

[14] ساعد بوراوي، الأسس والمبادئ في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2010، ص10.

[15] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص82.

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المالية.

1- المستثمرين الحاليون والمحتلون: هم الفئة التي تكبدت مبالغ من أموالهم الخاصة لذا فهم بحاجة لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من أموال وتشمل تلك المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة به، والتغيرات فيها وبمدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد.[16]

2- الموظفين والمجموعات الممثلة لهم: تشمل هذه الفئة كلا من العاملين والموظفين والنقابات والاتحادات العمالية المهنية التي تمثلهم، وغالبا ما يتركز اهتمام الموظف أو بالاطمئنان على استمرار في الوظيفة، كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوفر للعمل ومن هنا فإنه يهتم كثير بقراءة التقارير المحاسبية ما دامت الوظيفة مضمونة ولأجر يصرف بانتظام، إلا أن ذالك لا يضع من التسليم بحقيقة أن العاملين عادة ما يقومون بإنابة ممثليهم في النقابات أو الاتحادات العمالية للقيام بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها ومدى قدرتها على استمرار كمصدر للدخل، ولتحقيق ذلك تحتاج هذه الطائفة إلى معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي والقدرة على تحقيق تدفقات كافية والقدرة الربحية والتوقعات المستقبلية خاصة ما يتعلق بشؤون العمل العمالة.

3- المقرضون: ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضون سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض في استحقاقها وخدمة القروض أيضًا أي كل متعلقات القرارات الانتمائية.[17]

4- الموردون والدائنون والتجاريون: وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستخدمة لهم سوف تسدد موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل كالعميل الرئيسي لهم.

5- العملاء: لفئة العملاء مصلحة واضحة في استمرار المؤسسة كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجاتها من المواد والسلع أو الخدمات الخاصة إذا كانت تربطها به علاقة دائمة أو طويلة الأجل وقدرة المؤسسة على الاستمرار كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجات العملاء، إنما تتوقف على قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية الكافية، ومن هنا يحتاج العملاء إلى معلومات أساسية مماثلة لما يحتاجه المستخدمون الممولون.

---

[16] أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص5.
[17] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص43.

6- الحكومة بأجهزتها المختلفة: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع المواد وبالتالي بأنشطة ووضع السياسات الضرورية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها، وكذلك للتعرف على تكلفة الخدمات التي تقدمها المؤسسات وعدالة الأسعار التي تقدم بها الخدمات، وتهتم إدارة حكومية أخرى بمستوى نشاط المؤسسة وآثاره على الاستقرار الاقتصادي وبالرغم من أن الحكومة تملك سلطة الحصول على أي معلومة تريدها أنها تدخل ضمن مستخدمي التقارير المالية، فتزداد حاجة الحكومة للمعلومات في حالة المؤسسة ذات نشاط دولي من منطق الحكومة لمعلومات قد تقع في نطاق سلطتها إذا ما كانت المؤسسة الأم تقع في دولة أخرى.[18]

7- الإدارة: هناك رأي على كون إدارة المؤسسة هي المستفيد الأول بالتقارير المحاسبية، هذا الاجتماع لا يعني في حقيقة الأمر أن الإدارة في حاجة ماسة للتقارير لسبب منطقي هو أنها تملك في يدها كل السلطات للحصول على المعلومات دون انتظار للتقارير السنوية، ومع ذلك فإن كانت الادارة بالتقارير، فإن تلك الاستفادة تتركز في مجرد إخلاء مسؤوليتها أمام المشروع، وكذلك بعض الالتزامات القانونية تجاه العديد من الجهات الحكومية والوقاية.

8- الجمهور: كذلك يسعى للحصول على معلومات حول نجاح وازدهار المؤسسة لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطور الاقتصاد المحلي لا بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد،[19] هؤلاء هم من يستخدمون المعلومات المالية ولكن يوجد مستخدمون آخرون كالمحليين الماليين والاقتصاديين والمستثمرين والسماسرة ومسئولي البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والتنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات العمالية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات، ومهما توفرت القوائم المالية على المعلومات إلا أنها تبقى دائما عاجزة عن تغطية كافة حاجات هؤلاء المستخدمين لاختلاف حاجاتهم وتنوعها على معلومات تفيد الحاجات العامة لهم جميعا، أي معلومات بشكل عام وتلبي حاجات مختلف المستخدمين.[20]

---

[18] عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001، ص24.

[19] رغدار أحمد، سفير، مرجع سابق، ص5.

[20] طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبة المالية وذلك من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، وسوف نتطرق فيما يلي إلى القوائم المالية المعدة وفقا النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تعريف قائمة الميزانية، مميزاتها وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم الميزانية ومزاياها:

1-مفهومها: وهي قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية تعتبر الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، عادة نهاية الفترة المالية (أو أي تاريخ آخر تعد فيه). وتوفر قائمة المركز المالي للمعلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير.[21]

المؤسسة هي حقيقة قانونية مستقلة، تتمتع بشخصية خاصة، لها ذمتها المالية المستقلة عن المالك، تقوم بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من أجل إعلام الآخرين: الملاك، الموردين، البنوك، عن الوضعية المالية للوحدة، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للوحدة وبصفة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة، وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائد على الاستثمار. الوثيقة التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة ما تدعى الميزانية.[22]

- وفقا للمعيار الدولي رقم1: تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.[23]

2- مزايا قائمة المركز المالي: تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية[24]:

- بيان المركز المالي للمنشأة في التاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزاماتها.

- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزامات بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق الملكية.

- التعرف على مدى قدرة النشأة على سداد التزامات المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.

---

[21] محمد مطر، المحاسبة المالية ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،1995،ص169.
[22] عباس مهدي الشيرازي ،نظرية المحاسبة ذات السراسل للطباعة و النشر و التوزيع الكويت،1990، ص 217 .
[23] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص111.
[24] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص113.

– التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

– تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق الملكية.

– القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.

– بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

– الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.

– معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

3– فوائد وأهداف قائمة المركز المالي: تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي:[25]

– السيولة: وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

– القدرة على تسديد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المنشأة للديون الطويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.

– المرونة المالية: إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية للمنشأة، مثل نسبة أرباح المنشأة المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

– كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي للمنشأة في وقت محدد ومن هذه محددات:[26]

[25] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008، ص30.

– التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية: إن المعلومات الواردة في القائمة المركز المالي ذات موثوقية مرتفعة، لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية وبالتالي إن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر يولد احتياطات سرية غير ظاهرة.

ويشار هنا إلى أن هناك توجها نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(39) تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما تطلب المعيار المحاسبة رقم(40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.

– التقديرات والحكم الشخصي: حيث تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي ومن الأمثلة على ذلك، تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.

– عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة المالية المنشأة والتي يصعب قياسها بموضوعية؛ حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للمنشأة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة الهامة على ذلك القياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساسا على مهارات العنصر البشري وكذلك الحال فإن العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في قائمة المركز المالي لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة، والتفوق في الأبحاث والشهرة المولدة داخليا.

الفرع الثاني:عناصر الميزانية.

1 – الأصول: تعرف على أنها موارد اقتصادية تمتلكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل مع الغير، وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية والتي تأخذ عادة شكل تدفقات نقدية داخلية إلى المؤسسة كما يلاحظ أن الأصول قد نتجت عن عمليات فعلية وليست افتراضية، ومن أهم الأصول في المؤسسة: أصول في شكل نقدي كالبنك، أصول ينتظر تحويلها إلى نقدية في الأجل القصير المدينون، أصول اقتنت بغرض التنازل عنها لتحقيق الأرباح مثل المخزون السلعي الجاهز للبيع، أصول ذات وجود مادي ملموس ينتظر أن تستخدمها المؤسسة لمدة طويلة نسبيا مثل المباني والآلات.[27]

وهي نوعان:

---

[26] محمد أبو نصار، جمعية حميدات، مرجع سابق، ص31.

[27] رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سابق، ص66.

1- الأصول المتداولة: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) فإنه يعتبر الأصل متداول:

* عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء دورة التشغيلية العادية للمنشأة.

* عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

*عندما يكو أصل نقدي أو معادل للنقد أو استخدامه ليس مقيدا.

ويستثني المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2007 كل من المخزون والذمم المدنية التجارية حيث ينص على أنه حتى ولم يتوقع تحويل هذه الأصول نقدية خلال 12شهرا من تاريخ الميزانية فإنه ينبغي أن تصنف إلى أصول متداولة، وكذلك الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق على أنها أصول متداولة فقط إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية ويتم تصنيف البنود التالية كأصول متداولة:

1-1-النقدية وما في حكمها: ويشمل النقدية في الصندوق ويتألف من العملات المعدنية والشيكات الغير المودعة والحوالات البريدية والودائع لدى البنك، وأي شيء يتم قبوله بواسطة البنك كوديعة سوف تعتبر نقدا ويجب أن يكون النقد متاح للسحب عند الطلب.

وعليه فإن الأصول مثل شهادات الإيداع لا تعتبر نقدا بسبب القيود الزمنية على سحب قيمتها، وكذلك فإن النقدية يجب أن تكون متاحة الاستخدام الجاري حتى تصنف كأصل متداول، ووفقا للمعيار الدولي المعدل رقم 7 فإن حكم النقدية يشمل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون:

*قابلة لتحويل بالسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة.

*قريبة جدا من ميعاد استحقاقها (فترة الاستحقاق الأصلية 3شهور آو أقل)لدرجة أنها تمثل مخاطرة محدودة فيما يتعلق بتغيرات القيمة نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة ومن الأمثلة على البنود التي في حكم النقدية أذون الخزانة و الأوراق التجارية.

1-2-الاستثمارات القصيرة الأجل: هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق بسهولة والتي يتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة، ولا حاجة إلى ذكرها في صلب قائمة المركز المالي بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة.

1-3-الحسابات المدينة: وتشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة والمبالغ واجبة التحصيل من قيل المسؤولين الإداريين و الموظفين نتيجة مستحقات عليهم ويمثل مصطلح الحسابات المدنية المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق أعمال المنشأة العادية.

1-4-المخزون:وهو عبارة عن أصول محتفظ بها إما لأغراض البيع في إطار الأعمال العادية أو في صورة مواد أو إمدادات يراد استهلاكها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات وينبغي الإفصاح عن أساس تقدير القيمة.

1-5-المصروفات المدفوعة : وهي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق دفع نقدية مقدما أو تكبد التزاما ما، وهي تنقضي وتصبح نفقات مع مرور الوقت أو بالاستخدام أو بالأحداث.

2-الأصول الغير متداولة:ويستخدم المعيار المحاسبي الدولي (1) المعدل في 2007مصطلح غير جاري على أنه يشمل الأصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية طويلة الأجل وهذا المعيار لا يحظر استخدام أي توضيحات بديلة طال ما كان المعني واضحا وتشمل الأصول الغير متداولة والاستثمارات طويلة الأجل،والعقارات والآلآت والمعدات والأصول المتنوعة الأخرى كما يسرد شرحه:[28]

2-1-الاستثمارات طويلة الأجل: هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة من الزمن (أطول من دورة تشغيلية واحدة) ويتم تصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل، وفيما يلي الأنواع الثلاثة الرئيسية للاستثمارات طويلة الأجل:

***الأوراق المالية المتعلقة بالديون و الحقوق الملكية**: وهي الأسهم و السندات والأوراق المالية الأخرى طويلة الأجل ويكون أساس الإفصاح عن هذه البنود هو أنه لايتم ذكرها في صلب الميزانية ولكن يجب ذكرها في الإيضاحات المتممة للميزانية.

***الأصول المادية**:وهي التي لايتم استخدامها حاليا في التشغيل مثل الآلات الزائدة أو الفائضة المحتفظ بها كاحتياطي.

***الاستثمارات المحتفظ بها في صناديق خاصة**:مثل صناديق المعاشات والمبالغ المحتفظ بها من أجل إجراء توسعات للمصنع أو المؤسسات.

2-2- الممتلكات والآلات و المعدات: وهي أصول مادية تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في الإنتاج أو توريد فترة واحدة،وينبغي الإفصاح عن هذه البنود إلى جانب مجمع الاهتلاك الخاص بها، ويجب كذلك بيان مجمع الاهتلاك حسب المجموعات الرئيسية للأصول القابلة للاهتلاك وبالإضافة إلى بيان المبالغ في الميزانية فإن الإيضاحات المتممة للميزانية يجب أن تحتوي على أرصدة المجاميع الرئيسية للأصول القابلة للاهتلاك حسب الطبيعة أو الوظيفة في تاريخ الميزانية وكذلك يجب وصف للأسلوب المتبع في حساب الاهتلاك.

2-3-الأصول المعنوية: وهي الأصول الغير مادية خاصة بمنشأة الأعمال و التي تعود حيازتها على الملاك بمنافع متوقعة وتضم شهرة المحل،و العلامات التجارية وبراءة الاختراع وحقوق والتأليف والنشر ومصاريف التأسيس وقد تم تعريفها على النحو التالي:"هي أصول قابلة للتحديد وغير نقدية وغير ذات

[28]طارق عبد العال حماد، دليل الحاسب في تطبيق المعايير الدولية المالية الحديثة،مرجع سابق ذكره ص 192.

مضمون مادي تتحكم فيها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توريد السلع و الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية أو يتوقع أن يتم استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة، وبصفة عامة يتم إضافة استهلاك الأصل المعنوي إلى جانب الدائن في حساب الأصل،رغم أنه من القبول استخدام حساب استهلاك مجمع.

3-أصول أخرى: يستخدم هذا العنوان للحسابات التي لاتتفق بدقة مع مجموعات الأصول الأخرى مثل النفقات الطويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة، تكلفة إصدار السندات المؤجلة، الحسابات المدينة غير المتداولة، النقد المقيد.

الفرع الثاني:الخصوم

أولا- مفهومها:[29] هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التزامات الحالية للمنشأة المعينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية:

- يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المنشأة من الحصول على موارد وتنشأ الالتزامات الأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن التوزيعات الأرباح للمساهمين وتبوب المتداولة وغير متداولة:[30]

1- الالتزامات المتداولة:يتم عادة إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات المتداولة، ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم واحد المعدل فإنه يبوب الالتزام على أنه متداول عندما:

* يكون من المتوقع تسويته خلال دورة تشغيلية عادية للمنشأة
* يكون من المقرر تسويته خلال12 شهر من تاريخ الميزانية.

بمعنى أن الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت تصنف على أنها متداولة بغض النظر عن النية الحالية للمنشأة أو القرض بخصوص الطلب المبكر لسداد.

2- الالتزامات غير المتداولة:هي التي لايتوقع تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية وتشمل:

*الالتزامات الناشئة من الاستحواذ على الأصل مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل و الالتزامات الإيجارية.

*الالتزامات الناشئة عن السير الطبيعي للعمليات مثل التزامات التقاعد.

[29] مصطفى العقاري ، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، جامعة سطيف، 2004، ص 120.
[30] طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة،مرجع سابق،ص 130.

*الالتزامات الطارئة المنطوية على عدم تأكد متصل بالخسائر المحتملة ويتم تسوية هذه الالتزامات بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي أو أكثر يؤكد المبلغ المستحق الدفع،المدفوع له أو تاريخ استحقاق الدفع مثل ضمانات المنتج.وبالنسبة لكافة الالتزامات طويلة الأجل فإنه يجب بيان تاريخ الاستحقاق و طبيعة الالتزام وسعر الفائدة ووصف أي ورقة مالية مرهونة لدعم وتأييد الاتفاق بوضوح، كذلك فإنه في حالة السندات والكمبيالات الطويلة الأجل يجب بيان أي علاوة أو خصم على حد كإضافة أو استقطاع من القيمة الاسمية أو قيمة التعادل للسند أو الكمبيالة،والالتزامات طويلة الأجل تحتوي على اتفاقات معينة وجب الالتزام بها وذلك إذا تم الإخلال بأي من هذه الاتفاقات تصف الالتزامات في هذه الحالة على أنها التزامات متداولة ويصبح للمقروض الحق بالمطالبة بالدفع وما لم يتنازل المقرض صراحة على حقه أو يتم تصحيح الأوضاع أو الظروف المسببة للعجز عند الدفع فإن الالتزام يكون متداولا.

3- الالتزامات الأخرى: هي تلك البنود التي لا ينطبق عليها مفهوم الالتزام مثل ضرائب الدخل المؤجلة والائتمان الضريبي الاستثماري المؤجل والتي تقاس بطريق التأجيل ولكن في أغلب الأحيان يتم إدراج هذه البنود ضمن متداولة رغم أنها ليست متماثلة من الناحية الفنية.

حقوق الملكية:هي حق الملكية على موجودات المنشأة بعد طرح جميع مطلوباته وبمعنى آخر هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد أو طرح الالتزامات.

تصنيفاتها:[31] تمثل حقوق المالية حصة المساهمين في أصول المنشأة وهي توضح النتائج الصافية التراكمية للمعاملات و الأحداث الماضية.

***أسهم رأس المال**: وتتألف من القيمة الاسمية أو المصرح بها للأسهم العادية و الممتازة وينبغي ذكر عدد الأسهم الصرح بها والعدد المصدر و الغدد المتداول بوضوح وفيما يتعلق بالأسهم الممتازة فإنه يجب بيان السمات التالية كمثال على ذلك:6%أسهم ممتازة متراكمة الأرباح 1000 قيمة اسمية، قابلة للسداد بسعر110 دينار،10000سهم مصرح به ومتداول.

الأسهم العادية:القيمة الاسمية للسهم الواحد 10دينار، عدد الأسهم المصرح بها 2 مليون سهم، عدد الأسهم المصدرة والمتداولة 1.5 مليون سهم.

و بالنسبة للأسهم الممتازة التي تكون قابلة للسداد عندما يرغب حاملها في ذلك فإنها لا تعتبر من حقوق الملكية، ومع ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)الإفصاح والعرض يوضح الجوهر الأكثر أهمية من الشكل في حالة الأدوات المالية المركبة بما في ذلك أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم الممتازة الإلزامية السداد،وهو ما يعني أنه يجب إظهارها في قسم الالتزامات في الميزانية.

***رأس مال الإضافي المدفوع**:هناك مجموعتان رئيسيتان لرأس المال الإضافي المدفوع وهما:

[31]محمد أبو نصار،جامعة حميدات، مرجع سابق،ص40

1- رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الاسمية أو المصرحة : وهو الفرق في سعر الإصدار الفعلي و القيمة الاسمية أو المصرح بها و المبالغ الزائدة يجب الإفصاح عنها على حد لكل من السهم العادي و الممتاز.

2- رأس المال المدفوع من المعاملات الأخرى: وتشمل أسهم الخزانة وتسديدات الأسهم(أسهم المنحة)المسجلة بسعر السوق والعوائد من ضمانات شراء الأسهم والعوائد من تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وأي رأس مال إضافي ناشئ عن معاملات الأسهم الخاصة بالشركة.

***رأس المال الموهوب:** وهو التبرعات غير نقدية المقدمة من حملة الأسهم أو الأطراف الخارجية مثل تقديم أراضي ومباني ومعدات وأوراق مالية للمنشأة.

***الأرباح المحتجزة:**هي الأرباح المتراكمة التي لم يتم توزيعها على المساهمين وتنقسم إلى:

1- مخصصة:وهي مبالغ معينة من الأرباح المحتجزة التي لن يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات أرباح.

2- غير المخصصة:الأرباح المتاحة لتوزيع كأرباح أسهم.

الفرع الثالث: الإفصاحات التكميلية:[32] بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية للقياس التي تواجه القيمة الظاهرة في الميزانية، فإنه توجد مبادئ الإفصاح المحاسبي ضرورية لجعل القوائم المالية غير مضللة بسبب إغفالها، وفيما يلي خمسة أساليب وهي:

أولا-التفسيرات و الشروح الموضوعية بين أقواس:(XplanationParenthetical):يتم الإفصاح عن المعلومات التكميلية من خلال التفسيرات المذكورة بين أقواس عقب بنود الميزانية المناسبة وتختلف التفسيرات المذكورة بين أقواس عن الهوامش و الجداول المؤيدة على أنها تقدم الإفصاح في صلب الميزانية أو القائمة المالية.

1- الهوامش:إذا لم يكن من الممكن الإفصاح عن المعلومات الإضافية في تفسير قصير و موجز مبينا بين قوسين فإنه ينبغي استخدام الهوامش.

2-الجداول المؤيدة:في بعض الأحيان يكون من المناسب استخدام جداول مؤيدة لتقديم تفاصيل كافية حول بنود معينة في الميزانية، فعلى سبيل المثال حسابات المدنيين قد تكون مذكورة في سطر واحد على النحو التالي:

[32]طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة،مرجع سابق،ص138.

الشكل رقم (01):حسابات المدنيين.

حسابات العملاء	***
أوراق القبض	***
شركة.....	***
الشركات التابعة غير المجمعة	***
أخرى	***
ناقص مخصصات عملاء مشكوك فيهم	***
المجموع	***

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص139.

3-الإحالات المرجعية: تستخدم الإحالة المرجعية عندما يكون هناك علاقة مباشرة بين حسابين في الميزانية وعلى سبيل المثال:

فإن الأصول المتداولة يجوز بيانها على النحو معين إذا كان المطلوب رهن قدره مليون دينار من الحسابات المدنية كضمان لقرض مصرفي قدره سبعة مليون دينار:

الحسابات المدنية المرهونة للبنك 1000000.

وسوف تتضمن الالتزامات الجارية ما يأتي:

القرض البنكي المستحق الدفع – مضمونا بالحسابات المدنية.1000000

4- حسابات تقدير القيمة: تستخدم حسابات تقدير القيمة لتقليل أو زيادة المبلغ المحول لبعض الأصول و الالتزامات في القوائم المالية، وعلي سبيل المثال يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مجمع الإهلاك، وكذلك علاوة (أو خصم)إصدار السندات و التي تزيد (أو تقل)من القيمة الاسمية للسند المستحق السداد.

ثانيا:إفصاحات أخرى[33]

1-إفصاحات الأطراف ذو العلاقات: في القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح عن المعاملات الهامة بين الأطراف ذوي العلاقات و المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 يعرفها "تحويل الموارد والالتزامات بين أطراف مرتبطة ببعضها بغض النظر عما إذا كان السعر يمثل عبئ"و الطرف ذو العلاقة يعني أي طرف يتحكم أو يستطيع أن يؤثر على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة لدرجة تحول دون تحقيق الشركة لمصالحها بالكامل.

2-الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة: ينص المعيار الدولي (1) على أن القوائم المالية يجب أن يتضمن أرقام مناظرة للفترات السابقة و الكثير من المؤسسات تتضمن تقاريرها السنوية

[33]طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة،مرجع سابق الذكر،ص144.

ملخصات لمدة 05 أو10 سنوات وذلك من أجل زيادة منفعة القوائم المالية وكذلك تسمح لمحللي القوائم المالية بمعرفة الأداء الفعلي للمنشأة.

3-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: تحمل الميزانية تاريخ آخر يوم في السنة المالية إلا أنه قد تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم إعداد أو إصدار هذه القوائم فعليا و خلال هذه الفترة يمكن أن تحدث أحداث هامة تؤثر على الوضعية المالية للمنشأة.

4-الإفصاح عن الطريق الطارئة : يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 10الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية و الظرف الطارئة بأنه ظرف أو موقف لا يتأكد نتيجة النهائية، سواء كان مكسب أو خسارة قي تاريخ إعداد الميزانية إلا بوقوع أو عم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل وهذا الحدث أو الأحداث غير مؤكدة، وإزالة عدم التأكد قد يؤكد ملك أصل ما، أوانخفاض التزام، أو تلف أصل ما، أوتكبد التزام ما.

المطلب الثالث:شكل الميزانية: ويجب أن يظهر اسم المنشأة بالضبط كما هو وارد في الوثيقة القانونية التي أوجدته (مثل شهادة الإشهار، اتفاقيات الشراكة...)، كما يجب أن يعكس الاسم أيضا بوضوح الوضع القانوني للمنشأة(مثل شركة مساهمة،شركة التضامن....)،ويجب كذلك أن يكون عنوان القائمة المالية بوجه عام هو الميزانية أو قائمة المركز المالي ما لم يكن هناك أسم آخر دال على المصطلحات المستخدمة في الصناعة، وأخيرا يجب استخدام اليوم الأخير في الشهر على أنه تاريخ القائمة ما لم تستخدم المنشأة فترة مالية للتقرير تنتهي دائما في يوم معين.

1- الميزانية على شكل التقرير: يتم في هذه الشكل عرض بنود الميزانية سطر بعد سطر ومن الأعلى إلى الأسفل كما يلي

الشكل رقم (01): قائمة المركز المالي على شكل تقرير.

البيان	المبالغ
الأصول	X XX
الأصول غير المتداولة	X XX
أصول متداولة	X XX
إجمالي الأصول	X XX
الخصوم	X XX
استلزامات متداولة	X XX
حقوق الملكية	X XX
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	X XX
المجموع	X XX

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص153.

2- الميزانية على شكل الحساب: ويتبنى هذا الشكل مفهوم التوازن بين جانبين، الجانب الأيمن يخص الأصول والجانب الأيسر يخص الخصوم.

الشكل رقم (02): قائمة المركز المالي على شكل حساب.

البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول	X XX	الخصوم	X XX
الأصول غير المتداولة	X XX	حقوق الملكية	X XX
أصول متداولة	X XX	التزامات غير متداولة	X XX
إجمالي الأصول	X XX	التزامات متداولة	X XX
		إجمالي الخصوم	
المجموع	X XX	المجموع	X XX

3- الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي:

حسب ما حددته المادة 25 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال القانون ملتزمة بإعداد قائمة الميزانية سنويا تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة .[34]

الشكل رقم (03): قائمة الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

ميزانية السنة المالية المقننة في.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فاروق الافتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
مساهمات أخرى مثبتة					
فروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					

[34] حسب القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007.

أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول الجارية					

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة الصافية / (نتيجة صافية وحصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19، مرجع سابق ذكره، ص 24.

المطلب الثاني: قائمة الدخل

الفرع الأول: مفهوم قائمة الدخل وأهميتها

1- مفهوم قائمة الدخل

وهي التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات الوحدة في تحقيق الأرباح فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساهم في التنبؤ بكمية ووقت ودرجة عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وبذلك تعبر قائمة الدخل على فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات المؤسسة في سداد التزاماتها وتقييم كفاءة الإدارة واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.[35]

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو خسارة).[36]

كما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة: [37]

* تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية .
* طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
* تاريخ الإقفال.
* العملة التي يقدم بها.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

* عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
* الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
* اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
* معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجباريا بالعملة الوطنية ، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى ألف وحدة ، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم)من ذلك حيث إن:

---

[35] يوسف محمد جربوع ، مرجع سابق ص 174.
[36] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية و العدد رقم 19 ص 24 .
[37] اوسرير منور ، مجبر محمد ، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج و الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص 1

كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

يشمل الملحق على المعلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي (وهذا ما لم يكن متوفرا في المخطط المحاسبي لسنة 1975) وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم إن أحد الفصول المرقمة ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة وعدم توافق المقارنة بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب أخر فانه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

2- أهمية قائمة الدخل:

تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بطرق متعددة وهي

- تقييم الأداء الماضي للمنشاة وبالتالي يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة.
- تساعد على تحديد خطر عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة مما يتيح للمستخدم تقدير اثر التغير في الطلب على منتج الشركة على الإيرادات والمصروفات ومن ثم أثره على الدخل.
- الأداء التشغيلي هو الوسيلة الرئيسية لتوليد الإيراد ومن ثم النقدية فنتائج العمليات التشغيلية المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.
- الرقم النهائي للدخل لا يعطي صورة كاملة فأخذ قائمة الدخل بصورة متكاملة وتفصيلية يوفر معلومات عن طبيعة الدخل واحتمالات استمراره في المستقبل.
- عملية تحديد الدخل تخضع للعديد من الافتراضات والمبادئ الأساسية مثل افتراض الفترات المحاسبية وافتراض استمرارية الوحدة ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة.

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة أخرى هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
- تقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف والمستثمرين.

الفرع الثاني: عناصر قائمة الدخل

1- الإيرادات:

هي التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشاة أو النقص في التزاماتها أو الاثنان معا والناتجة خلال الفترة عن إنتاج وتسليم السلع أو تأثر الخدمات أو الأنشطة الأخرى والناتجة عن ممارسة المنشاة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية.

المصروفات : هي التدفقات النقدية الخارجة أو النقص في الأصول الأخرى للمنشأة أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنان معا والناتجة خلال الفترة من إنتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات أو تنفيذ الأنشطة الأخرى الناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية.

المكاسب : هي الزيادة حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن كل المعاملات والأحداث الأخرى والظروف التي تؤثر في المنشأة خلال الفترة ماعدا تلك الناتجة عن الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك.

تبويب الإيرادات في قائمة الدخل:

الإفصاح عن المصادر الرئيسية للإيرادات وإظهارها بشكل مستقل عن مصادر الإيرادات الثانوية الأخرى يعتبر من الأهداف الرئيسية لقائمة الدخل.

التفرقة بين الإيرادات ووفورات أو تخفيضات التكلفة:

الإيرادات تنتج عن الزيادة المحققة في قيم الأصول في حين أن الوفورات أو التخفيضات في التكاليف هي عبارة عن نفقات استطاعت المنشأة تجنبها.

2- المصروفات

: يمكن تعريف المصاريف بشكل عام بأنها تلك التدفقات التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول أو زيادة الالتزامات (الخصوم) وهي تلك المبالغ المنفقة خلال فترة زمنية معينة للحصول على إيرادات ، ويتم حصر قيمة المصاريف خلال الفترة المحاسبية بهدف مقارنتها مع الإيرادات المتحققة بتلك الفترة نتيجة أعمال المؤسسة، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات حقق ربحا، وأما إذا زادت المصروفات عن الإيرادات فالنتيجة خسارة.

تبويب المصروفات في قائمة الدخل :

هناك العديد من الأسس لتبويب المصروفات إلا أن التبويب الطبيعي والوظيفي يعتبران أكثر هذه الأسس أهمية واستخداما.

* التبويب الطبيعي : يتم تقسيم المصروفات على أساس طبيعة عناصر المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة والأجور والاستهلاكات.

* التبويب الوظيفي: يتم تقسيم المصروفات على مجموعات تعكس كل مجموعة منها وظيفة من الوظائف الرئيسية للمنشأة مثل:

- تكلفة البضاعة المباعة تعكس وظيفة التصنيع أو الشراء.
- المصروفات البيعية تعكس وظيفة البيع أو التسويق.
- المصروفات الإدارية تعكس وظيفة الإدارة العامة للمنشأة.
- المصروفات التمويلية تعكس وظيفة التمويل.

وهنا يمكن المصاريف الخاصة بالوظائف الفرعية التي تندرج تحت هذه الوظائف الرئيسية.

التفرقة بين التكلفة والمصروف والخسارة:

- **التكلفة** : عبارة عن كمية المضحى بها أو التعهدات التي تم الارتباط بها في سبيل الحصول على السلع وخدمات والتي تعتبر في وقت الحصول عليها أصول مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة والتأمين المقدم.
- **المصروف**: استخدام الأصول والخدمات في توليد الإيرادات والذي يعني نقص أو استفاد الأصول أو التكلفة وتحولها إلى مصروف، عبارة عن تكلفة مستنفدة في سبيل تحقيق الإيراد.
- **الخسارة** : هي نفقات غير منتجة أو استفاد للأصول دون الحصول على مقابل فهي الأثر غير المرغوب (التخفيض في الأصول) الذي لا يتعلق مباشرة بالتشغيل العادي والذي لا يمكن تجنبه مثل الخسارة الناتجة من العواصف والأعاصير والخسارة الناتجة من بيع الأصول الثابتة.

الفرع الثالث : الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج(حسب الطبيعة)

جدول رقم (04) يوضح حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات الصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			

4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال **المنتجات العمليات الأخرى** **الأعباء العملياتية الأخرى** **المخصصات للاهتلاكات والمؤونات** **استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات**			
5- النتيجة العملياتية **المنتوجات المالية** **الأعباء المالية** **6- النتيجة المالية**			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) **الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية** **الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية** **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية **العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها)** **العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)**			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) **ومنها حصة ذوي الأقلية (1)** **حصة المجمع (1)**			

(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق، ص 30.

الدراسة التفصيلية :

اولا :إنتاج السنة المالية :ويدخل في حسابه اربع حسابات (حسابات الانتاج) وهي :

إنتاج السنة المالية =المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة +الانتاج المخزن او المنتقص من المخزون +الانتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

انتاج السنة المالية = ح70 + ح71 + ح73 + ح74 .

ثانيا: إستهلاك السنة المالية :ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي :

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاك السنة المالية = ح60 + ح61 +ح62.

ثالثا : القيمة المضافة للاستغلال : وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية.

=ح70 + ح71 + ح73 + ح74 –(ح60 – ح61 – ح62)

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال : وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي :

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – ح63 – ح64

والملاحظ هنا أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية و لم يضف الايرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك والمؤونات، حيث اوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما النتيجة العملياتية والنتيجة المالية .

خامسا : التنيجة العملياتية : عبارة عن اجمالي الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الاخرى ومطروحا منه الاعباء العملياتية الاخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن :

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح75 – ح65 – ح68 + ح78 .

سادسا : النتيجة المالية : وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والاعباء المالية:

النتيجة المالية = ح67 – ح66 .

سابعا :النتيجة العادية قبل الضرائب : وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والتنيجة المالية ، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية : وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – ح(695 و698)- ح(692 و693).

تاسعا : النتيجة غير العادية : وهي عبارة عن الفرق بين ح77عناصر غير عادية (المنتجات) وح67 عناصرغير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال .

النتيجة غير العادية = ح77 – ح67 .

عاشرا : صافي نتيجة السنة المالية : وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

الفرع الرابع : الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج(حسب الوظيفة)

الجدول رقم (05) يوضح حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال كافة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف مستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
الاعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع معادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الاقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص31.

الدراسة التفصيلية :

أولا: هامش الربح الإجمالي : وهو الفرق بين رقم الأعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – كلفة المبيعات .

ثانيا : النتيجة العملياتية : وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – الأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثا : النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.

رابعا: النتيجة الصافية للنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية .

خامسا : النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية

الفرع الأول: مفهوم التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القوائم الرئيسية المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة،وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من والى المؤسسة، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها، التي تعبر على العمليات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا، كما يكمن قياسها بشكل كمي نقدي، وتدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي تقوم عليها بشكل كبير وأساسي.
جدول التدفقات النقدية هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.[38]
وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل والموازنة النقدية كالآتي :
– قائمة الدخل تشمل كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب المتولدة نتيجة مباشرة المؤسسة لنشاطها الرئيسي أو التي قد تنشأ من مزاولتها إلي أنشطة أخرى ، وتعتمد وفقا لأساس الاستحقاق ، على حين أن تبين قائمة التدفقات النقدية حركة المقبوضات والمدفوعات وفقا للأساس النقدي .

[38] يوسف قريشي والياس بن ساسي، التسيير المالي ، دروس ، تطبيقات، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006، ص 204.

– الموازنة النقدية وهي عبارة عن ميزانية نقدية لتقدير المقبوضات والمدفوعات عن فترة مالية مقبلة وما يترتب عن ذلك من فائض أو عجز نقدي هي بذلك تعتبر أداة للتخطيط والرقابة ، على حين تبين قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها التي تمت فعلا خلال الفترة المعنية.

الفرع الثاني : أنواع التدفقات النقدية

يقدم جدول التدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :

* التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها المنتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل)

* التدفقات المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات التسديد أموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل)

* التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

1– التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

يقصد بالنشاط التشغيلي كما هو وارد بالمعيار رقم IAS7 الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل.

فالتدفقات النقدية التي تنشأ من أنشطة التشغيل تتمثل بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العامة من ربح أو خسارة ومن أمثلة ذلك :

* المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم خدمات .

* المقبوضات النقدية من الأتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

* فوائد دائنة محصلة من إقراض الغير .

* متحصلات نقدية من دعاوى قانونية .

* المدفوعات النقدية للموردين سداد لقيمة بضائع وخدمات .

* المدفوعات النقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم مثل الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها ....

* المقبوضات والمدفوعات النقدية من والى مؤسسة التأمين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى.

* المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل إلا أذا أمكن تحديد أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل والاستثمار على وجه الخصوص الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر من التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمار:

تعتبر أنشطة الاستثمار هي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة (طويلة الأجل) والتخلص منها و بالإضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة ، وتتمثل التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار فيما يلي : [39]

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل، وتتضمن تكاليف التطوير وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاءها بالموارد الذاتية.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو السندات في مؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة(بخلاف المدفوعات لتلك الأوراق المالية والتي تعتبر ما يعادل النقدية ، وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة).
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية).
- المقبوضات النقدية من عقود آجلة مستقبلية أو اختيارية ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

3- التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:

يقصد بالنشاط التمويلي وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة " هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم في ضوء التعريف السابق يتضح أن مصادر هذا النشاط تتمثل إما في زيادة حقوق الملكية من خلال إصدارات أسهم جديدة أو الحصول قروض طويلة الأجل ، أما الاستخدامات فتتمثل في المدفوعات النقدية إلى المساهمين وسداد قيمة القروض ، بمعنى آخر يرتبط هذا النشاط بالمعاملات مع ملاك المشروع والدائنين والأمثلة عن ذلك :

أ- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم او الصكوك الملكية الأخرى .

[39] أحمد محمد نور ، مبادئ المحاسبة المالية الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص 57.

ب- المدفوعات النقدية للملاك للإقتناء واسترداد أسهم المؤسسة .

ج- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل .

د- السداد النقدي للمبالغ المقترضة.

هـ- المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام والمتعلق بعقود التأجير التمويلي .

و- سداد توزيعات الأرباح.

الفرع الثالث : عرض جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات النقدية الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة ، ولقد حدد المشروع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

أولا: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

إن الطريقة المباشرة التي اوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ، الموردين ، الضرائب....) قصد الحصول على تدفق الخزينة صافي ، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية .

والجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :[40]

الجدول رقم -06- يوضح جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية في أنشطة الاستغلال **تحصيلات المقبوضة من الزبائن** **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين** **الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة** **الضرائب على النتائج المدفوعة**			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية** **التحصيلات على عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية** **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية**			

[40] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، قرار مؤرخ في 23رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، العدد 46/19 ، 25 مارس 2009، ص35 .

التحصيلات على عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية في أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات:

1- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي :

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كمايلي : حساب 70المبيعات البضائع والمنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة ماعدا حساب 709 التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات – التغير في رصيد حساب 41الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة – رصيد أول المدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي : حساب 74 إعانات الاستغلال +حساب 757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير +حساب 758المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري +التغير في حساب 487 المنتوجات المسجلة مسبقا.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتحسب كمايلي : حساب 60 المشتريات المستهلكة ماعدا حساب 609 التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة + حساب61الخدمات الخارجية + حساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب 401 المورد والمخزونات والخدمات – التغير في رصيد حساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة +حساب 63 أعباء

المستخدمين – التغير في رصيد حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة – التغير في حساب43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر تحدد على النحو الأتي : حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب 65 الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب 445 الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب 486 الأعباء المسجلة مسبقا .

* فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة تتمثل في حساب 66 الأعباء المالية .

* الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كما يلي : حساب 695 الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية – التغير في رصيد حساب 444 الدولة والضرائب على النتائج .

* تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية : وتحدد بالفرق بين حساب 77 منتجات العناصر غير العادية وحساب 67 أعباء العناصر غير العادية .

2– تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: (عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) وتحدد كما يلي :

– تسديدات لحيازة قيم ثابتة المادية والمعنوية .

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية .

– تسديدات لحيازة قيم الثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية .

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال .

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

* تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية : التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية .

* التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم ثابتة مادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية .

* تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية : التغير في القيم الثابتة المادية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية .

* التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية : وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

* الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال : وتتمثل في حساب 76 المنتوجات المالية .

3- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)وتحدد كما يلي :

التحصيلات أعقاب إصدار أسهم

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها .

+ التحصيلات المتأتية من القروض .

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة .

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

* التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم : تتمثل في التغير في حساب 101 رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب 103 العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

* الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها : وتتمثل في حساب 12 نتيجة السنة المالية السابقة التغير في حساب 106 الاحتياطات .

* التحصيلات المتأتية من القروض : وتتمثل في التغير في حساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

* تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة : وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغير في حساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات فتتمثل في التأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والوداع والالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة .

ثانيا : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

ان الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :[41]

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات،تغيرات الزبائن، المخزونات،تغيرات الموردين .....)

- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة) .

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)وهذه التدفقات تقدم كل على حدى .

والجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة

[41] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ذكره ، ص 26.

الجدول رقم (07) يوضح تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

الفترة من ..... الى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية في أنشطة الاستغلال صافي النتيجة المالية تصحيحا ت (تسويات) لـ: . الاهتلاكات والمؤونات . تغير الضرائب المؤجلة . تغير المخزونات . تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى . تغير الموردين والديون الأخرى . نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد القروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (ا+ب+ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل) فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الاجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد أبراز التدفق المالي الصافي ، بينما

الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كاهتلاكات التي لا يرافقها تدفق حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات ، وتبقى باقي التدفقات الخزينة الأخرى المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم.

– تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: وتتحدد كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات والمؤونات.

– تغير الضرائب المؤجلة .

– تغير المخزونات.

– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

– تغير الموردين والديون الأخرى .

– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب .

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

* الاهتلاكات والمؤونات: وتتمثل في حساب 68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

* تغير الضرائب المؤجلة: وتتمثل في التغير في حساب 442 الدولة ،الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطرف أخرى.

* تغير المخزونات: ويتمثل في تغير المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ .

* تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى : وتتمثل في ح /41 الزبائن والحسابات الملحقة وح/42 المستخدمين والحسابات الملحقة وح/ 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية – التغير في ح/49 خسائر القيمة عن حسابات الغير.

* تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغير في ح/40 الموردون والحسابات الملحقة.

* نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة .

المطلب الرابع : قائمة التغير في حقوق الملكية وملحق القوائم المالية

أولا : مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية

هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ومن المعروف إن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من فيل الملاك، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة، وكذا مسحوب المؤسسة خلال نفس الفترة.[42]

كما تم إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال كل من رصيد رأس المال في بداية العام مضافا إليها الاستثمارات الإضافية التي تتم خلال العام مضافا إليها صافي الربح المحقق خلال العام أو مفصوما منه الخسارة إن وجدت،كم يتم خصم توزيعات الأرباح أو المسحوبات الشخصية.[43]

وتقدم هذه القائمة بعض المعلومات عن النقاط التالية :

– التغيرات التي طرأت على النواحي المالية للمؤسسة والتي عجزت قائمة المركز المالي عن اظهارها .

– جوانب الضعف والقوة في المؤسسة خاصة المتعلقة برأس المال العامل لأن ذلك هام للمقرضين والدائنين.

– مستوى الربحية باعتبارها مصدرا للأموال .

– وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالصعوبات التي تواجهها المؤسسة من الناحية المالية .

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية .

[42] احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ذكره ، ص 39.

[43] ناصر نور الدين عبد اللطيف ، المعرفة المحاسبية لغير التجاريين ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص113.

ثانيا : شكل قائمة التغير الأموال الخاص (حقوق الملكية)

الجدول رقم (08) يوضح جدول تغير في الأموال الخاصة

تغييرات الأموال الخاصة	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N– 2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم تثبيتات الأرباح أو الخسائر الغير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N–1						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19 ص 37

الفرع الثاني : ملحق القوائم المالية

أولا : مفهوم قائمة الملاحظات

تتضمن قائمة الملاحظات على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).[44]

كما تشمل قائمة الملاحظات معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف المالية.

– المعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية وحساب النتائج.

– إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات، الفروع، والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.

– المعلومات ذات طابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

هناك مقياسين أساسين يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة إيرادها في الملحق(ملائمة المعلومات، الأهمية النسبية).[45]

[44] معتصم دحو ،مرجع سابق ، ص06.
[45] شنوف شعيب ، مرجع سابق ، ص 81.

كما يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة:

1- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير و وكل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها

2- بيان أنماط التقييم والمطابقة على مختلف أبواب البيانات المالية.

3- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختبارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

4- تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديل للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

5- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية.

6- بيان ما يتحمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية من حيث طبيعتها، تأثيرها في حسابات السنة المالية، وظيفة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة(حساب الفاتورة).

ثانيا : شكل الملاحق[46]

جدول رقم (09) تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

- يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الاقسام الواردة في الميزانية على الاقل.
- يسمح عمود الملاحظة ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الاحالة اليها والتي تخص عنوان (تغيرات الناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم).
- يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة الى اقتناءات، اسهامات، انشاءات.
- يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى عمليات بيع، عمليات انفصال، عمليات الوضع خارج الخدمة.

جدول رقم (10) يبين جدول الاهتلاكات

العناوين والأبواب	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات مخصصات السنة المالية	انخفاضات العناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة آخر السنة المالية
Good will القيم الثابتة غير المادية القيم الثابتة المادية مساهمات الأصول الاخرى غير الجارية					

[46] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 19 ، ص ص 41-42 .

1- يجب أن يفصل على الأقل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية

2- يسمح عمود الملاحظات بتبيان المعلومات المكملة والتي تخص مدة الاستعمال، نسبة الاهتلاك المستعملة، تغيير نسب الاهتلاك.

جدول رقم (11) جدول خسائر القيمة في القيم الثابتة والأصول الأخرى غير جارية

العناوين والأقسام	ملاحظات	سائر القيمة مجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

- يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية
- يسمح عمود الملاحظات بتبيان المعلومات المكملة.

الجدول رقم 12 يبين جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	رأس المال	قسط رأس مال المختار (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتطبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
فروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

الجدول رقم 13 يبين جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	الأرصدة المجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	الأرصدة المجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات الخصوم المالية غير الجارية					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للمنازعات					
المجموع					

مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات للضرائب					
المجموع					

جدول رقم 14 يبين كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

العناوين والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 سنوات	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الاخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الاخرون					
المجموع					

خلاصة الفصل الثاني

خصص هذا الفصل للتعرف عما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية، التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، بالتدقيق فيما ستحققه من نتائج، فبعد ما كان مجموع القوائم المالية في النظام الحالي سبعة عشرة جدولا، أصبح العدد في النظام المحاسبي المالي خمسة قوائم أساسية وهي : الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق.

بالنسبة للميزانية هناك تغيير من حيث الشكل والمحتوى، فتصنف العناصر إلى جاري وأخرى غير جارية، ومن ناحية أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي تدخل في عملية الاستغلال، أما العكس فيجب التخلص منها إلا إذا كانت ستنتج نواتج مستقبلية، وكذا للاستثمارات الممولة بالإعانات يجب تسجيلها ضمن الاستثمارات بعد استبعاد الرسم على القيمة المضافة.

وأما بالنسبة لجدول حسابات النتائج، الذي يمكن للمهتمين بالقوائم المالية بقياس الكفاءة الاقتصادية للوحدة، ويوفر المعلومات التي من خلالها يمكن التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربح، وأيضا يمكن للزبائن من تحديد قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة ، دون النسيان أهميته بالنسبة للحكومة فيما يخص صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية.

وأما جدول تدفقات الخزينة فهو يوفر المعلومات الخاصة بالتحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، وكذا دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون.

وأما فيما يخص جدول تغيرات الأموال الخاصة فمن خلاله يتم تحليل الحركات المنجزة على كل عناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

وفي الأخير خصص من هذا الفصل بالملحق القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم العمليات التي تظهر في القوائم المالية.

المقدمـــــــــة:

إن المتتبع للمحاسبة يرى أنها مرت منذ نشأتها بعدة معالم ارتبطت بحياة وحضارة الإنسان وقد تعايشت بشكل كبير مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مر العقود.

وانطلاقا من مقولة الحاجة أم الاختراع يمكن اعتبار أن المحاسبة قد واكبت التغيرات الجذرية في الحياة البشرية، ففي البداية كانت المحاسبة تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد صافي المركز المالي، لكن حاليا أصبحت عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة والظروف والأحداث التي أثرت عليها ومعالجتها من أجل إعداد وعرض القوائم المالية.

ومع التغيرات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من خلال التطور السريع الذي طرأ على النظم الاقتصادية والاجتماعية ونشأة علوم متطورة وظروف بيئية جديدة أعطت المحاسبة دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي. وفي ظل زيادة حجم المؤسسات وامتدادها إلى المستوى الدولي أثرا بليغا على الاقتصاد العالمي، مما ضاعف من اهتمام المنظرين في مجال الممارسات المحاسبية لتوفير حلول للمشاكل المحاسبية المتعددة التي تواجه التطبيق المحاسبي لها في بيئة المال والأعمال.

وفي ظل الواقع الاقتصادي الجديد والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الكبيرة في العالم حاولت الجزائر مسايرة ومواكبة هذا التطور العالمي وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها من خلال تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق.

ومن أهم الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها الدولة الجزائرية؛ إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري المفعول بدءا من الفاتح جانفي 2010 طبقا للمرسوم 07-11 الصادر في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وهذا الأخير الذي تم تكييفه مع معايير المحاسبة الدولية ليتماشى مع مسار التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي حيث يهدف إلى قيام المؤسسات الوطنية بإعداد وعرض القوائم المالية التي من شأنها أن تلبي حاجيات ورغبات جميع مستخدمي البيانات المالية سواء من داخل المؤسسة أو خارجها حيث تكون هذه المعلومات ذات فعالية وجودة ومصداقية ومطابقة لمتطلبات المعايير المحاسبية. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية؟

وانطلاقا من الإشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية:

_ماهي التغيرات الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع القوائم المالية التي كانت معتمدة في المخطط المحاسبي المالي.

_هل القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية؟

_هل يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية ذات جودة في القوائم المالية تمكن من إجراء المقارنة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب داخل المؤسسة.

_هل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تلبي رغبات معظم مستخدمي البيانات المالية.

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية للإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:

_جاء النظام المحاسبي المالي العديد من التغيرات الإيجابية على القوائم المالية.

_القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي تتوافق بنسبة كبيرة مع المعايير المحاسبية الدولية.

_يضمن النظام المحاسبي المالي الجودة في المعلومات المالية ضمن القوائم المالية.

_القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يحقق رغبات مستخدمي البيانات المالية.

أهداف الدراسة:

_الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات.

_الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية.

_تحديد دور القوائم المالية في دعم الثقة بين المؤسسة ومتعامليها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أهمية الدراسة:

_يستمد البحث أهميته من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبة وتطبيق النظام المحاسبي المالي الساري المفعول ابتداء من 2010/01/01.

_تتمثل كذالك أهمية البحث في إيضاح طريقة عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لما له من دور في تسهيل قراءة البيانات المالية.

_كما يمثل دراسة أثر التزام تطبيق النظام المحاسبي المالي واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

تتعلق مبررات اختيارنا للموضوع في:

_رغبتنا بدراسة كل جديد جاء به النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية.

_ارتباط بحثنا بمجال تخصصنا –تخصص محاسبة–.

_اعتبارنا هذا النوع من المواضيع، أحد أهم المواضيع الحديثة رغم مرور أكثر من سبع سنوات على تطبيقه.

حدود الدراسة:

اهتمت الدراسة أساسا بأثر التحول على مستوى النظام المحاسبي المالي وانعكاسه على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

_مقارنة التقارير المالية مع متطلبات الجودة في النظام المحاسبي المالي.

_الحدود المكانية: ويتمثل في الموقع الميداني الذي تمت فيه هذه الدراسة الميدانية وذالك باستخدام الاستبيان الذي وزع على عينة عشوائية لمعدي القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وهذا بهدف تشخيص وتقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية بعد سبع سنوات(2010-2017) من دخوله حيز التنفيذ.

_أما الحدود الزمنية فقد تم تحديد المجال الزمني لإجراء دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد من شهر جانفي إلى شهر أفريل 2017.

منهج الدراسة: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية وذلك بإتباع المنهج الوصفي في معالجة الفصل الأول والثاني.

أما في الفصل الثالث تم استعمال المنهج التحليلي وهذا في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال توزيع الاستبانة على المؤسسات الاقتصادية ومكاتب محافظي الحسابات وبعض الأساتذة المندرجين تحت التخصص مع الاطلاع على الكتب والمقالات والوثائق الرسمية وكل ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضعنا من أجل تعزيز فهمه. وتم استخدام برامج إحصائية وتتمثل في (**EXSEL** نسخة2007) و(**SPSS** نسخة21) والذي ساعدنا في عملية التحليل وتحديد درجة الارتباط بين المتغيرين.

صعوبات البحث:

_قلة الاهتمام من بعض الجهات في ملء الاستبانة.

_ووجود بعض الصعوبات في فهم البرامج الإحصائية.

الدراسات السابقة:

1_دراسة رزيقات بوبكر بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية- والبحث عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير، وتهدف هذه الدراسة إلى وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IAS/IFRS**) وجودة المعلومات المالية ومدى جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(**IAS/IFRS**) وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المالي يتبنى المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية (**IAS/IFRS**) والتزم بها إلى حد كبير.

ومن أهم التوصيات ضرورة دراسة واقع النظام المحاسبي المالي والمشاكل التي تواجه تطبيقه وأهمها عدم وجود بورصة للأوراق المالية.

2_دراسة حمزة العرابي(2013) تحت عنوان "المعايير المحاسبية والبيئية الجزائرية ومتطلبات التطبيق والتوافق"

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة الجزائر، تهدف هذه إلى قياس مدى التوافق الموجود مابين تطبيق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، وتوضيح مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا تتوافق البيئة الجزائرية عموما مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما خلص إلى وجود تأييد متفاوت لمختلف الممارسين لمهنة المحاسبة بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأن هناك عدة فوائد وامتيازات متوقعة من جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذالك وجود معوقات تواجه التطبيق السليم لهذا النظام.

3_دراسة زرموت خالد2011 تحت عنوان "إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الجديد في الجزائر.

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية بجامعة الجزائر3، تهدف إلى البحث في مدى نجاعة النظام المحاسبي المالي الجديد في إعداد القوائم المالية المجمعة وأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية من حيث الشفافية والملائمة والفعالية حتى يتمكن مستخدميها من الاستفادة منها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحسابات المجمعة تعتمد على معايير المحاسبة الدولية وهذا ما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي من خلال تبنيه للمرجعية الدولية وكذالك بأن القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي أكثر فعالية وملائمة وشفافية تمكن مستخدميها من الاستفادة منها ومن أهم توصيات الدراسة أن تقنية التجميع تتطلب وقتا كبيرا بالإضافة إلى إمكانيات بشرية ذات خبرة عالية وكذلك ضرورة تنشيط البورصة الجزائرية باعتبارها العنصر الفعال لتنشيط ظاهرة الجمع.

محتوى البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

بدأنا بحثنا بالفصل الأول وهو النظام المحاسبي المالي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول: عموميات حول ماهية المحاسبة وكذلك نشأة وتعريف المحاسبة مع دراسة المبادئ وأنواع المحاسبة، ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية وكذلك دراسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IAS/IFRS**).

أما المبحث الثاني فكان بعنوان ماهية النظام المحاسبي المالي(SCF) وقد تطرقنا إلى تعريف ومبادئ وأهداف هذا النظام بالإضافة إلى دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي(SCF).

أما الفصل الثالث فكان بعنوان القوائم المالية ، حيث قمنا بتعريفها وذكر أهدافها وعناصرها وخصائصها وفروضها مع التطرق إلى مستخدمي القوائم المالية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة لقائمة الميزانية وقائمة الدخل والنفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية وملحق القوائم المالية.

الملخص:

إن التطورات السريعة في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة وغيرها، وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود وحاجة الكثير من الدول للاستثمارات الأجنبية ونمو أسواق المال العالمية واصطدامها بالإجراءات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية مما طرح فكرة التوافق المحاسبي الدولي إذ أصبح يفرض نفسه أكثر فأكثر في جميع أنحاء العالم في إطار العولمة الاقتصادية و تمويلها.

لقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات و ذلك باعتمادها النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IFRS) حيث ادخل تغيرات جذرية على مستوى التعاريف والمفاهيم و المبادئ ونظم التقييم والتقييد المحاسبي وكذا طبيعة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات وبيانات مالية.

تناولت دراستنا الانعكاسات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية المعتمدة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التوافق المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، جودة التقارير المالية.

قائمة المراجع

الكتب:

- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، سلسلة الكتب العلمية في المحاسبة و إدارة الأعمال، مطبوعة جامعة حلوان، القاهرة، مصر ،1996.
- أحمد محمد نور ، مبادئ المحابسة المالية الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2003.
- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ج1، 2006.
- جبرائيل كحالة و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،1997.
- حسن قاضي،مأمون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها،الطبعة 1دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2008.
- خالد جمال الجعرات،معايير التقارير الدولية، إثراء للنشر و التوزيع،ط1،عمان،الأردن،2008.
- رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دارسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،ط2 ، 2006.

- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1998 .
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، IAS/IFRS ،الجزء الثاني،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر .
- طارق عبد العال حماد،التقارير المالية ،الدار الجماعية،الاسكندرية، مصر،2005
- طارق عبد العال حماد، دليل الحاسب التطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الحديثة،الدار الجامعية و الاسكندرية ، مصر 2006.
- طارق عبد العال حماد،موسوعة .المعايير المحاسبة،الجزء الأول،الدارالجامعية،الأسكندرية،مصر، 2003/2002.

- طلال محمد الحجاوي وآخرون ، أساسيات المعرفة المحاسبية ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، الاردن ،2009.
- عباس مهدي الشيرازي ،نظرية المحاسبة ذات السراسل للطباعة و النشر و التوزيع الكويت،1990.

- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج ، الجزائر،2009 .
- عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001.
- عبد الوهاب رميدي وعلي سماي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مطبعة دار هومه ، الجزائر ، ط1 ، 2011.
- كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2004.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان،2008.
- محمد العناتي، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ج1 ، 2006 .
- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، متيجة للطباعة ،الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

- محمد عبد ربه ، دراسات في النظرية المحاسبية ، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2000 .
- مصطفى العقاري ، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، جامعة ،سطيف،2004.
- محمد مطر، المحاسبة المالية ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،1995.
- مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، I.A.S/I.F.R.S دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر ،2014.

- مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن،2006 .
- ناصر نور الدين عبد اللطيف ، المعرفة المحاسبية لغير التجاريين ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ،2003.
– هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ، IAS/IFRS 2010/2009 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2 ،2011.
- وصفي عبد الفاتح أبو المكارم،سمير كامل محمد، الحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الأسكندرية،مصر،2000.
– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر2000.
– وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ط2 2004

– وليد ناجي الحيالي ، أصول المحاسبة المالية ج1، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمارك ، 2007
– يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، الفروض ، المفاهيم ، المبادئ، المعايير ، مؤسسة الوراق، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2001.
– يوسف محمود جربوع، وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن ، 2003.
- يوسف قريشي والياس بن ساسي، التسيير المالي ، دروس ، تطبيقات، دار وائل للنشر ، الأردن ،2006

المذكرات :

– بوشاكر جلول ، درجة تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، 2015.
- بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.
- جرد نور الدين، نحو إطار موحد للتطبيقات و الممارسات المحاسبية بين الدول، حالة النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2009.

– حمزه العرابي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية ، متطلبات التطبيق والتوافق رسالة دكتوراه جامعة بومرداس،2013.
- رفيق يوسفي ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ، ومتطلبات مذكرة الماجستير، جامعة أم البواقي،2011.

- زعوان سفيان ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية ، متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012 .
- صالحي بوعلام، أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.
- صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2011.
- عمر لشهب ، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012.
- قليل نبيل، أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الافصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق SCF ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2012.
- مريم حمدي ، حتمية النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه و تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015.

– هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر،2013.

الملتقيات :

– أحمد مخلوف،دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي و ايجا د لغة مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وأليات تطبيقية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة .

- اوسرير منور ، مجبر محمد ، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج و الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة

- ربيع بوصبيع العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي5و 6 ماي،2013 .

- زغدار أحمد،سفيرمحمد،مقومات عرض الأعمال في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/ARRS)، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقية في ظل المعايير الدولية(IAS/IFRS)،جامعة سعد دحلب،البليدة.

- عزوز علي ومتناوي محمد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي17و 18جانفي ،2010 .

- ساعد بوراوي، الأسس والمبادئ في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،2010.

الجرائد :

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، قرار مؤرخ في 23رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، العدد 46/19 ، 25 مارس 2009 .

- الجريدة الرسمية ،القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

- القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،الصادر في 25 نوفمبر ، 2007 ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد، 74.

المجلات :

- بن بلغيث مداني، إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2002.